

ندوة:

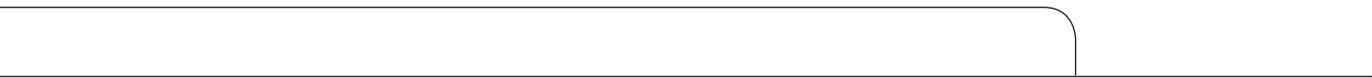
**«الأزمة بين السُّعوديَّة وإيران»
مآلاتٌ وسيناريوهاتٌ**

الأحد 17 يناير 2016م - إسطنبول

حصاد 2015 - 2016م

الفهرس

الصفحة	المشاركون	الموضوع	م
7 9 10 10	أ. محمد سالم الراشد د. فخر الدين ألتون د. محي الدين أتامان د. ياسين أقطاي	كلمات الافتتاح	1
13	د. خليل عبد الله الخيل	الموقف السعودي وتدابيراته	2
18	أ. صخر الوجيه	تدابير الخلف السعودي الإيراني على المشهد اليمني	3
25	أ. محمد معزز الحديثي	تدابير الخلف السعودي الإيراني على المشهد العراقي	4
27 30 33	د. محي الدين أتامان د. عصام عبد الشافي د. أحمد رمضان	تأثيرات الخلف السعودي - الإيراني على بعض دول الشرق الأوسط (تركيا - مصر - سوريا)	5
37	أ. عبد الحافظ الصاوي	التأثيرات الاقتصادية للأزمة السعودية الإيرانية	6
79	التوصيات والمشاركون		7



كلمات الافتتاح

أ. محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

أرحب بالإخوة في هذه الندوة المقامة ما بين مجموعة التفكير الاستراتيجي ومركز سبيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حقيقةً مثل هذا التعاون مهمٌ جداً، وخاصةً في هذه المرحلة التي تمرُّ بها المنطقة، ومجموعة التطورات التي تتسم بتسارع الأحداث، لدرجة أن صاحب القرار لا يستطيع المساهمة فيها، وإنما ينتقل من مرحلة إلى مرحلة متراكبة بعضها على بعض؛ ليحقق الفشل السياسي والإستراتيجي في المنطقة. مقتضيات الحالة التي نحن في صدد مناقشتها في هذا اللقاء هي التوترات وتصاعد الأزمة على خلفية الاعتداء الذي تمَّ على السفارة السعودية في طهران كردة فعلٍ من النظام الإيراني على ما تمَّ من إصدار قراراتٍ وأحكام من المملكة السعودية في حقِّ بعض مواطنيها، وبالتالي أصبح هناك توترٌ في داخل المنطقة، دفع إيران بطبيعة عقليها ومشروعها المتنامي والمتدافع داخل المنطقة مع المحتوى الاستراتيجي والسياسي السُّني بشكلٍ عامٍّ، والجغرافي الخليجي بشكلٍ خاصٍّ، ولا شكَّ أن هذا التدافع والتصادم يؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على المنطقة، ممَّا يُهدد تصاعد الأزمة باشتباك أكبر ممَّا نراه في سورية وفي اليمن وفي المنطقة بشكلٍ عامٍّ، بحيث يتطوّر هذا الصِّراع بداخل منطقة الخليج بشكلٍ خاصٍّ، ويجرُّ بعضه البعض إلى داخل تركيا وغيرها من الدُّول إلى أزمة صراعٍ جديدةٍ. هذه السَّيولة في الأحداث تتطلَّب منَّا نحن كخبراء ومفكرين إستراتيجيين وباحثين في بلدان المتغيّرات السياسية في المنطقة أن نقوم بجهدٍ لا يخصُّ مجموعةً واحدةً فقط، وإنما طبيعة المرحلة تقتضي أن يكون لدينا عملٌ جدِّي لنفكر بشكلٍ متكاملٍ، وهذا ما دفع

لتشكيل مجموعة التفكير الإستراتيجي؛ لتحاول أن تجمع كل التطورات والدراسات في المنطقة من أجل التفاعل مع الأحداث، ومحاولات لتقدير الموقف ومساعدة السياسيين وأصحاب القرار في اتخاذ القرار الآمن والمناسب، وقد يكون الدافع أن المنطقة حقيقة تخلو من مثل هذه المجموعات، أو أنها موجودة ولكنها لا تستطيع الوصول إلى أصحاب القرار السياسي، لذلك نحن كمجموعة التفكير الإستراتيجي في إسطنبول - التي تأسست في سنة ٢٠١٤م - يُسعدنا كثيراً أن تكون أسرة متكاملة مع الكثير من الإستراتيجيين والمفكرين الذين يستطيعون تحليل ما يحدث في المنطقة، ويساعدوا صاحب القرار لاتخاذ القرار الآمن لمستقبل هذه المنطقة.

حقيقةً هناك فجوة كبيرة ما بين المفكرين الإستراتيجيين وأصحاب القرار في المنطقة، وهذه الفجوة مردومة في البلدان الغربية، إذ إن صاحب القرار يستعين كثيراً بالمفكرين الإستراتيجيين، وهناك الكثير من المؤسسات الرسمية تستعين بمراكز الأبحاث والتفكير الإستراتيجي، ولكن في هذه المنطقة لا يوجد جهد، وإن وجد جهد فهو غير معتنى به، ولا يستطيع أن يصل ببسر وسهولة إلى متخذي القرار السياسي؛ لاتخاذ القرار الآمن، وبالتالي أصبحت الكثير من القرارات التي اتخذتها الدول قرارات غير مبنية على التحليل الحقيقي، وإنما تبعاً لمصلحة أو توجهات معينة تحقق أغراضهم.

لذلك نحن سعيًا إلى أن يكون هذا اللقاء نوعًا من أنواع تحسين هذه العلاقة، صحيح نحن ليس لدينا اتصال مباشر مع أصحاب القرار السياسي، ولكن نستطيع من خلال هذا الفعل الجمعي تناول الكثير من القضايا التي تهتم صاحب القرار السياسي، وبما يخدم أمن المنطقة؛ لهذا نحن نرحب بجميع المتواجدين، ونعقد أنهم سيقدمون في هذا اليوم أفكارًا جيدة، ومحاولة لتقدير الموقف، وتوقعاتنا لما يحدث ما بين السعودية وإيران، وأيضاً نتطرق إلى مجموعة الدول التي لها علاقة بهذه الأحداث، كتركيا وغيرها من دول المنطقة.

د. فخرالدين آلتون

رئيس مركز SETA - أنقرة

تحيةً لجميع الحضور معنا، تبعاً لجميع التطورات والأحداث في المنطقة، فإنه إذا لم نتم بتحقيق الرؤية الصحيحة والأفكار الصحيحة، سنفقد إمكانية الأخذ بالمبادرة؛ ولهذا السبب فإن الحاجة التي نواجهها نحن مضطرون للأخذ بزمام الأمور.

إن منطقة الشرق الأوسط اليوم ممّا لأشكّ فيه قد وصلت لهذه النقطة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإننا اليوم نواجه تهديدات مهمة وجهاً لوجه، ففي هذه المنطقة هناك التطرف وما يفعله المتطرفون من انتهاكات، وهناك الأزمات الإنسانية التي نراها وخاصةً في سوريا وما حولها، والأزمات الأخرى، وعلى رأس الهرم تتربع الأزمة السعودية الإيرانية، وهي من إحدى القضايا المهمة التي سنقف عندها اليوم، حيث إن منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة حربٍ وحروبٍ مذهبيةٍ، لا نملك فقط أن نصفها بمذهبيةٍ، وإنما حروبٍ على السلطة والمنافسة الجيوسياسية، وهذه الصراعات إذا تعمقت سوف تتسبب في صراعاتٍ مذهبيةٍ.

وفي طبيعة الحال، فإن الصراع بين السعودية وإيران قد تعمق وازداد بعد الأزمة السورية، وإن هذه السياسة التي تسير بها إيران في المنطقة، وأؤكد على وضع ما قلته أمام أنظارنا اليوم ومناقشة هذه القضية في الجلسات القادمة، وبعدها يتم التنسيق والتقييم من قبل الدكتور «محمد الراشد» لوضع أهم التوصيات.

ونحن كمركز سيتا بحاجةٍ إلى مثل هذه المبادرات، خاصةً فيما يتعلق بالمنطقة والحروب المذهبية الدائرة فيها، واليوم سوف نتناقش فيما يخص أزمة السعودية وإيران وتداعياتها على المنطقة، ونشكر جميع الأشخاص الحاضرين، والذين أتوا من أماكن بعيدة.

د. محي الدين أتامان

مدير مركز ستا في إسطنبول

تحياتي واحترامي لكم جميعاً، نحن نتواجد في جغرافيا أرضيتها متزحلقة، وقد أصبح الوضع مأساوياً بسبب الحروب والأزمات والأحداث المشتعلة في المنطقة، كلُّ هذا يدفعنا لأن نحتاج الأفكار والسيناريوهات ل طرحها والاستفادة منها .
وإننا كمركز سيتنا نشعر بسعادة بالغة؛ لأننا جزءٌ من هذه المسيرة، من خلال الحوار المتبادل حول أحداث المنطقة، ونتمنى أن يصل صوتنا إلى أصحاب القرار، لا أريد أن أُطيل عليكم، أتمنى خلال هذا اليوم أن نلتقي مجدداً ونتحدث.

د. ياسين أقطاي

عضو البرلمان التركي - رئيس العلاقات الخارجية - نائب رئيس حزب العدالة والتنمية
أنا سعيدٌ جداً بتأسيس هذه المجموعة (مجموعة التفكير الإستراتيجي)، وأرى ما ستقدم - إن شاء الله - من أفكار ومقترحاتٍ جيدة، وكما أشار السيد «محمد الرأشد» أن التّواصل ضعيفٌ بين آخذي القرار والمفكرين الإستراتيجيين، ولكن مثل هذه الخطوات - كمراكز بحوثٍ إستراتيجية - غير موجودة في بلداننا بشكلٍ كبير، لكن نرى أن الحاجة والطلب بدأ يأتي من أصحاب القرار إلى مثل هذه المراكز، وهذا الاحتياج وما سيوجد من ثمراتٍ وأفكارٍ بالنسبة لمنتجات المراكز، سيجعل السياسيين أكثر طلباً لهذه المراكز.
أنا أرى في المستقبل هذه المنتجات فيها خيرٌ إن شاء الله، أرى أننا متقدمين حتى الآن، ومستعدين لتأسيس الإستراتيجيات في العالم الإسلامي، وهذا الشيء سوف يؤدي إلى عقلٍ مشتركٍ في العالم الإسلامي.
وشكراً لمركز سيتنا؛ لأنهم من الأوائل والمنافسين، وهو فخرٌ لنا، وأتمنى أن نكون من السابقيين للخيرات.

د. أشرف الشوبري

المدير التنفيذي لمجموعة التفكير الإستراتيجي

باسم مجموعة التَّفكير الإستراتيجي ومركز «سيتا» للدراسات، نرحِّب بالإخوة جميعاً، ويُسعِدنا أيضاً أَنْ نُرحِّب بالدُّكتور «ياسين أقطاي» ضيفاً علينا، ونشكر مركز «سيتا» على استضافته لمجموعة التَّفكير الإستراتيجي، ولهذه النُّخبة لدراسة الأزمة التي طرأت حديثاً ما بين السُّعوديَّة وإيران، والحقيقة هي ليست بين السُّعوديَّة وإيران فحسب، بل بين إيران ودول منطقة الشَّرْق الأوسط.

الجلسة الأولى

الموقف السعودي وتداعياته على
مجمل الوضع الإستراتيجي في المنطقة

رئيس الجلسة:

أ. محمد صادق شيخ ديب
مدير المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية

المحاضرون:

د. خليل بن عبد الله الخليل
أ. صخر الوجيه
أ. محمد معزز الحديشي

أ. محمد صادق شيخ ديب

مرحباً بكم في هذه الجلسة المهمة التي تتناول قضيةً مهمّةً في الشرق الأوسط، ألا وهي الأزمة بين السعودية وإيران، اليوم سوف نتحدّث عن ستّ نقاطٍ، سنتناول في هذه الجلسة ثلاثاً منها، وهي:

١ - الموقف السُّعُودي وتداعياته وتطوّراته وانعكاسه على مجمل الوضع الإستراتيجي في المنطقة.
د. خليل عبدالله الخليل

٢ - تداعيات الموقف على المشهد اليمني وعاصفة الحزم. أ. صخر الوجيه

٣ - تداعيات الموقف على مجمل الأطراف الداخليّة في العراق.

أ. محمد معزز الحديثي

الموقف السعودي وتداعياته

د. خليل عبدالله الخليل

عضو مجلس الشورى السعودي السابق

أشكر الإخوة الموجودين في هذا البحث، وأشكركم على دعوتي للحضور، وولتقي اليوم لبحث قضايا مهمة.

ما يخص الأزمة السعودية وتطوراتها؛ فأنا باحث شخصي لا أمثل أي جهة رسمية، وإنما أتحدث من رأيي الشخصي، ولست صانع قرار أو متخذ قرار، نحن نساهم في صناعة القرار لمتخذي القرار.

بالنسبة للسعودية وإيران؛ أود أن أختصر الموضوع بكلمات، ما يخص العلاقة الثنائية فهي طبيعية مع وجود الأزمات السابقة، إيران كثيراً ما تقوم بمشاكل بعضها معلن وبعضها غير معلن من قبل الحكومة السعودية، وذلك رغبة منها بعدم التصعيد، ولكن الأيام الأخيرة اختلفت كثيراً، وخصوصاً في العهد الجديد، ومع بناء علاقات جديدة ومع تركيا تحديداً.

إيران الآن تعتبر نفسها ضحية مؤامرة؛ لذلك عندما حدثت الأزمات في السعودية وبعد أن حدث قطع العلاقات، فسرت إيران هذا الأمر نسبياً بأن السبب هو العلاقات السعودية التركية جزئياً، قالت: إن هناك مؤامرة من الاستخبارات البريطانية التي تريد الإطاحة بالنظام الإيراني، ومرة أخرى قالوا: إن الاستخبارات السعودية وراء هذه القضية، وهي مفتعلة، فإيران تدعي أنها لم تفعل شيئاً، والذين قاموا بتخريب السفارة هم متآمرون.

الحقيقة أن قضية الأزمات التي حدثت أن القيادات الإيرانية لها يد في إحراق السفارة السعودية، مع العلم أنه تم إحراق السفارة إحراقاً تاماً، حيث كان يوم السبت

سبعة وأربعون شخصًا في السفارة من دبلوماسيين ورجال أمن وموظفين، أحدهم قال: أخرج جميع الدبلوماسيين ما عدا أربعة أشخاص، بعد مظاهرات السبت مساءً وفي الساعة الثانية فجراً تم استبدال المتظاهرين بمتظاهرين جدد، في باصات بشكل منظم، ثم حدث إطلاق نار، ثم تم الدخول إلى السفارة، وفتحت الخزائن، وسُرقت الأموال، وتم أخذ جميع الأجهزة وتدمير السفارة بشكل كامل، ومن ثم خرجوا ولم يلاحقوا أو يتم اعتقال أحد، ولكن الحكومة السعودية كانت سعيدة أنه لم يكن هناك ضحايا.

في اليوم الثاني أو الثالث؛ جاء أحد السعوديين، فرأى العمال الإيرانيين يعملون على إعادة ترميم السفارة، وذلك ليقول الإعلاميون: إن ما حدث كان كذباً من السعوديين ويجملوا الموقف.

الذي حدث بالنسبة للسعودية هو شيء طبيعي عندما قطعت العلاقات، كان يجب أن تعمل إجراءً للحد من الإشكالات والتطورات، هناك برأيي أربعة سيناريوهات محتملة ألا وهي:

١. فيما يدور في العقل السعودي كل شيء محتمل، وجميع السيناريوهات محتملة، ولا نستبعد شيئاً.

٢. إيران ربما فوجئت برد الفعل ليس فقط السعودية، وإنما الخليجية والإسلامية والدولية، وهي غير متوقعة ولا تريد التصعيد، ولا تريد أية إشكالات في الوقت الحالي، ليس حرصاً على العلاقات السعودية، وإنما بسبب الاتفاق النووي، ومن أجل علاقاتها الدولية، وبالتالي هي حريصة على التهدئة، وربما عليها أن تحتوي الأزمة وتطلب وساطة من بعض الدول، علماً أن السعودية لم يصلها أي وساطة رسمية حتى الآن.

٣. إيران سوف تصعد ولكن بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق ميليشيات سنية وليس شيعية متمثلة بتنظيم القاعدة و داعش، وسيتم استهداف سفارات وقنصليات حتى خارج إيران، وربما طائرات ومدنيين بأيدٍ سنية.

٤. التصعيد الحربي؛ وهو من أخطر الاحتمالات، وأقول بالنسبة لي ك شخص لا أستبعد

ذلك وهو الأخطر على الإطلاق، وحسب تحليلاتي: السعودية تستعد لهذا الشيء، هناك قناعة أن الأزمة السورية قد تصل لحد كبير من الانفجار، والأزمة مع إيران سوف تنفجر ليس فقط في السعودية، بل كامل دول الخليج، إيران لديها لغات متعددة، تريد رفع شعار الوحدة الإسلامية لكن عن طريق مذهبي، وتتوي زعامة العالم الإسلامي؛ لذلك تحارب السعودية، السعودية لا تريد أن تتولى الزعامة، وليس عندها هذا التفكير، ولا تريد إيران أيضاً أن تتولى الزعامة، يجب أن نتخلى عن فكرة الزعامات.

تداعيات الخلاف السعودي الإيراني على المشهد اليمني

أ. صخر الوجيه

عضو مجلس النواب اليمني ووزير المالية الأسبق

بدايةً أودُّ أن أشكر مجموعة التفكير الإستراتيجيِّ ومركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية على إقامة مثل هذه الورشة المهمة، هذه الورشة مهمةٌ جداً؛ لأنها تتحدّث عمّا نحن فيه في الواقع الحالي، المنطقة كلها تواجه مخاطر جمّة، المسألة ليست فقط تطوُّر الأزمة بين إيران والسعودية، بل إيران تتدخّل بشؤون المنطقة بأكملها.

ونحن عندما ندرس هذا التدخّل ندرسه بمعزلٍ، كلُّ دولةٍ بمفردها، إيران تدخّلت في العراق وتكاد تكون ملتهمةً للعراق، وتحكّمت في تصرفات العراق، والعراق كانت دولةً كبيرةً لها شأنها، إيران كذلك تتحكّم بالقرار اللبناني من خلال ميليشيات حزب الله، وإيران تتدخّل بالوضع السوري، إيران تتدخّل بالبحرين، إيران تتدخّل في اليمن من خلال الميليشيات المسماة بالحوثيين.

وبالتالي علينا عندما نتناول من هذه القضايا أن نأخذها بالجملة، وليس كلُّ دولةٍ على حدة، فالأزمة ستشمل الجميع، الخصم شرٌّ، وسوف يتناول المنطقة قطعةً قطعةً، وكذلك تركيا ليست بعيدةً عن هذه المخاطر من خلال تحالفاتٍ دوليةٍ، بعضهم يدّعي أنهم أصدقاء، والبعض اتّضحت عداوتهم.

دعوني قبل أن أدخل في التداعيات والاحتمالات على المشهد اليمني، هناك مقدّمةٌ لمعرفة ما الذي حدث في اليمن، إيران تدخّلتها في اليمن ليست في القريب العاجل، إنّما منذ زمنٍ اتّضحت هذه التدخّلات بعد الوحدة اليمنية ونشوء التعددية السياسية وإنشاء حزبٍ يُسمّى حزب الحق، ومن هذا الحزب أنشئت مجموعةٌ سمّيت جماعة الشبّاب المؤمن، وبرعاية النظام السابق، وكانت برئاسة السيّد «حسين الحوثي»، هذه

الجماعة وطّدت علاقاتها بطريقة واضحة ومعلومة، وكان هذا تحت رعاية النظام السابق والمملكة العربية السعودية، تطوّرت الأمور، إلى أن نشأت أول حرب في عام ٢٠٠٤م، وقد حصلت ٦ حروب.

بدايةً عندما حدثت الحرب الأولى تمّ قتل «حسين الحوثي»، وتقريباً تمّ القضاء على هذه الحركة، لكن ليس بشكل كامل؛ لأسباب يبدو لي أن النظام كان يريد أن يستخدم هذه الحركة لأشياء أخرى، لذلك لم يقض عليها تماماً، واستمرت هذه الحروب إلى أن تدخلت المملكة العربية السعودية في الحرب السادسة، آخر حرب من الحروب بين الحوثيين ونظام «علي عبدالله صالح»، وانتهت الحرب، وبدأت ثورات الربيع العربي.

وفي عام ٢٠١١م انشغل الجميع، وانشغلت جميع الأطراف، فالتهم الحوثيون محافظة صعدة، وتوسّع التعاون مع إيران والتدريب العسكري والتسليح والدعم المادي والمعنوي والسياسي، وكل ذلك تمّ على مرأى ومسمع من الجميع.

وفي نهاية عام ٢٠١١م، ونتيجة ثورة فبراير ٢٠١١م في اليمن، توجت اتفاقية مبادرة الخليج - وأنا كنت من الموقعين على هذه الاتفاقية - في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، الحقيقة بعد أن تسلّم «عبد ربّه منصور هادي» الرئاسة وبدأ الحوار الوطني الشامل الذي كان أحد أطرافه الحوثيين، حيث كانوا يتحاورون ويتوسعون، وكان هذا بمباركة سواء من الرئيس المخلوع، أو الرئيس الحالي، أو السعودية ودول الخليج بشكل عام - وهذا حسب رأيي ورؤيتي الشخصية - ولذلك قطعوا مسافات بسرعة، فبدؤوا بصعدة، وانتهوا بعمران، والرئيس «عبد ربّه منصور هادي» ووزير دفاعه كانوا يقولون: إن القوات المسلحة محايدة، إلى أن تمّ القبض عليه، والقبض على حكومته، وفرّ إلى عدن، ولن ندخل في طريقة فراره وتفاسيها، وبعدها طلب التدخل من المملكة العربية السعودية، ولم يشعر بالخطر إلا آخراً، ولكن أن تصل متأخراً خير من أن لا تصل.

أنا أقول هذا الكلام بصراحة وعلى مسؤوليتي الشخصية، وأنا لا أعبر عن حكومة ولا عن أحد، ولكن هذه هي الوقائع، وكان هذا الأمر مباركاً بهدف عدو وهمي تمّ اختلاقه وهو: الإسلام السياسي متمثلاً في اليمن بحزب التجمّع اليمني المسلم، قامت

«عاصفة الحزم» في مارس ٢٠١٥م، وحققت الشيء الكثير، لا أحد يُبكر ذلك، حيث حققت أشياء كثيرة جداً، لكنها لم تحسب، ولم تحقق جميع أحداثها، اليوم ما زال الصّراع مفتوحاً، وما زال الحوثي ومن يعاونه من أنصار المخلوع «علي عبد الله صالح» بقوتهم يتحرّكون، ويضربون هنا وهناك.

نأتي إلى تداعيات المشهد؛ بالتأكيد تطوّر الأزمة وتساعد التوتّر بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران يعكس نفسه على قضايا كثيرة، ومنها المشهد اليمني، هناك عدّة احتمالات:

١. أن يتعدّد المشهد السّياسي، وتتعلّط المشاورات السّياسيّة بين الأطراف اليمنيّة متمثّلة في الشّرعية التي يمثّلها «عبد ربّه منصور هادي» والحكومة والطرف الآخر متمرد في الحوثي مع من يعاونهم من قوّات المخلوع «علي عبد الله صالح»، ويستمرّ الصّراع.

٢. إذا استمرّ الصّراع، أن يتمّ استنزاف المملكة العربيّة السعوديّة في المنطقة الجنوبيّة، مع إمكانيّة فتح جبهتين أخريين؛ جبهة من الشّمال عن طريق المليشيات الشّيعيّة، وسيقال: إنّه هؤلاء فقط غاضبون ومتعاونون مع إخوانهم من الشّيعيّة في البحرين والسّعوديّة واليمن، وقد يتمّ تحريك المنطقة الشّرقية في وقت لاحق، وقد كانت الأمور في اليمن لا يتوقّع أحد أن تسيّر بهذا الشّكل، وهذا طبعاً من السيناريوهات الخطيرة جداً التي يجب التنبؤ بها.

٣. هذه النّتيجة متفائلة، حيث من الممكن أن تشعر المملكة العربيّة السعوديّة بذلك إذا بقي الصّراع مفتوحاً، وأنّ تستجمع إمكانيّاتها، مع العلم أنّ إمكانيّاتها كبيرة جداً مع حلفائها، وتحسن اختيار حلفائها، إلى الآن السّعوديّة لم تحسن اختيار حلفائها، ودليل ذلك أنّ الحرب دامت عشرة أشهر، ولو كانت أحسنت اختيار حلفائها في الدّاخل لما طال الصّراع، حيث إنّ طول الصّراع قد يودّي إلى تفكك التحالف؛ لأنّ المتحالفين ليسوا على أجندة واحدة.

٤. أن يتمّ انتصار الحوثيين وأعوانهم على التحالف والمقاومة.

٥. أن تتمّ تنازلات بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران في سوريا مقابل اليمن، وهذا

السِّيناريو خطيرٌ جدًّا .
رؤيتي الشَّخصيَّة يجب أن يتمَّ الحسم بأسرع ما يمكن، باختيار الحلفاء واستجماع
القوى، حتَّى لا تصبح اليمن بؤرةً للمشكلات.

تداعيات الخلاف السعودي - الإيراني على المشهد العراقي

أ. محمد معزز الحديثي؛

لا يخفى على أحد أن العراق اليوم ولا سيما السنة في العراق هي الساحة الأكثر سخونة في المنطقة، وأوّد أولاً أن أتحدّث في لمحة عن وضع العراق الآن، إن سياسة غلق الباب التي اتبعتها السعودية نحو العراق لها دورٌ في توسّع إيران في العراق، وحتّى تركيا لم يكن لها اهتمامٌ بسنة العراق حتّى تاريخ (٢٠٠٨م)، فالسنة في العراق اليوم تحت قيادة ميليشيات الشيعية، وهناك مناطق سنّية في العراق منتهك فيها كل شيء، هناك قتلٌ وتشريدٌ وانتهاكاتٌ لسنة العراق.

تعلمون جميعاً أن هناك توافقٌ في الفكر الاستراتيجي الإيراني - وتحديدًا الشيعي - مع التوجّهات الفكرية اليهودية والمسيحية في فكرة النبوة، وفكرة المخلص، كما تعلمون أن الفكر السياسي الشيعي يقوم على مرتكزٍ أساسيٍّ يتعلّق بالمهدي المنتظر، وهي فكرة المخلص التي تُوجد أيضًا بأسلوبٍ مشابهٍ في الأفكار المسيحية واليهودية، ولا تزال تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على السياسة التي تتبّعها هذه القوى.

ما أريد أن أقوله: أن تداعيات المشهد في العراق مأساوية، في اليوم الأوّل الذي أُعلن فيه إعدام «النمر» تمّ تفجير أربعة مساجد للسنة في العراق، وتمّ قتل خطيب مسجدٍ ومؤذن، وفي منطقةٍ أخرى تمّ الاعتداء بشكلٍ واضحٍ على مواطنين أمام كل العالم. وأمّا وسائل الإعلام؛ للأسف أقول: إن السعودية لم تتبنّ إستراتيجيةً شاملةً لتوحيد السنة في العراق، حيث إن السنة في العراق ممزّقون بسبب عدم وجود تنظيمٍ شاملٍ لهم، فهم اليوم متفرّقون، وهم عرضةٌ للتهديدات، وعرضةٌ لسياسات الترهيب التي تتبعها إيران في العراق، كما تعلمون أن الدبلوماسية في العراق قد اقترحت مبادرةً لمحاولة إجراء وساطةٍ بين السعودية وإيران، ولكن نحن نعلم أن المملكة من حيث المبدأ رافضةٌ لأيّ وساطةٍ في هذا المجال.

في اليوم الأول الذي أُعلن فيه إعدام «النمر»؛ تمّ الحشد الإعلامي لتظاهراتٍ في بغداد، وتمّ حشد الآلاف أمام مقرّ البعثة الدبلوماسية السعودية ومعظم السفارات، وقام بالمشاركة في التظاهرة رجال دينٍ شيعة، وقياداتٍ سياسية، وقياداتٍ مليشياويةٍ عسكرية، وقاموا بمطالبة العراق بطرد البعثة الدبلوماسية السعودية، حتّى قبل هذه الأزمة كان هناك مقاطعةٌ للمنتجات السعودية وأيضًا التركيّة من معظم المناطق الشيعيّة في العراق. الإشكاليّة تقع في العراق تحديدًا في أنّ إيران تنظر إلى المنطقة كساحة صراع جيوسياسي، وذلك وفق مسارين: الأول هو العراق ودول الشام، والثاني: هو دول منطقة الخليج العربي، وإيران تدريجيًّا أنّ السيطرة على العراق هو مفتاح الوصول إلى الدول الخليجيّة، والسيطرة على العراق بهذه الطريقة يجعل القوّات الإيرانيّة على خطوط التماس مع الحدود السعودية والكويتيّة ودول الخليج الأخرى، إيران تسعى لتصدير قوَى داعمة إلى المنطقة، وتمثّلت برفع شعار الأقلّيّة الشيعيّة في المنطقة.

حجم النُفوذ الإيراني في العراق حتّى قبل هذه الأزمة كبير، فأيران دعمت تشكيل مؤسّسة البيت الشيعي، وهي مؤسّسة تضمّ ١٦ ككتلاً سياسياً شيعياً، ونجحت أنّ تضع في العراق ١٠٢ إذاعةً رسميّةً شيعيّة، وافتتاح أكثر من ٥٠ قناةً فضائيّةً شيعيّة، في العراق اليوم ٣٠ فصيّلاً مليشياويًّا عسكريًّا مسلّحًا بتجهيزاتٍ حديثة، كلُّ هذه الفصائل مستعدّة للمقاتلة باسم إيران في جميع المناطق، وتمّ توظيفها في سوريا، وقد أدّت أدوارًا كثيرةً في سوريا تفوق دور حزب الله.

بكلّ تأكيد إيران نجحت في توقيع الاتّفاقيّة النوويّة مع الدّول الكبرى، واكتسبت شرعيّةً دوليّةً كبيرةً، وهي الآن قوّةً دوليّةً فاعلةً في القرار السياسيّ الإقليمي، من وقت إعلان إعدام «النمر» حتّى وقت الاحصائيّة المسجّلة، تمّ قتل أكثر من ٩٠ شابًّا فقط في مدينة ديالا.

وسط هذه التّداعيات، فإنّ آليّة مواجهة الإستراتيجيّة الإيرانيّة في المنطقة تشمل ثلاث نقاط:

● دفع السعودية لتوسيع سقف الحماية العربي الإسلامي للعرب والسنة في العراق

والسُّعُودِيَّة وسورية ولبنان واليمن وحَتَّى في أفغانستان، وإعادة تنظيمهم.

- السَّعْي لإعادة صياغة نظام أمنيٍّ إقليميّ؛ لأنَّه لا وجود لنظام أمنيٍّ إقليميّ حتَّى خليجيٍّ حقيقيٍّ أمام التَّداعيات الخطيرة التي تحصل في المنطقتين، حيث يجب أن تكون هذه التَّنظيمات على شكل شركاتٍ أمنيَّةٍ عابرةٍ للقارَّات، قادرةٌ على إيجاد تنظيماً في مناطق الصُّراع والدُّول التي تُشكِّل تماثلاً مع المواجهة الإيرانيَّة.
- محاولة توظيف الخلل في البنية الاجتماعيَّة الإيرانيَّة، حيث إنَّ إيران تتعدَّد فيها القوميَّات والمذاهب، وأنا أقول: إنَّه وإلى وقتنا الحاضر لم تتجحَّ لا الدُّول العربيَّة ولا الإقليميَّة في اختراق هذه البنية ومحاولة إيجاد ترتيباتٍ سياسيَّةٍ معيَّنة داخل إيران. وتبعاً لذلك؛ فإنَّ المشاهد المستقبلية لانعكاس الأزمة بين السُّعُودِيَّة وإيران على التَّداعيات العراقيَّة هي:

١. الحرب الباردة: حيث إنَّ الأزمة ستتصاعد بين السُّعُودِيَّة وإيران، وهي لا تعني السُّعُودِيَّة لوحدها، بل تعني المنطقة بشكلٍ كاملٍ، وعلى تركيا والسُّعُودِيَّة إيجاد مبادرةٍ استراتيجيَّةٍ شاملةٍ لمواجهة التغلغل الإيراني في المنطقة، وتحديدًا في العراق.

٢. مشهد التَّغيير والتَّسوية وَسَط وساطاتٍ دوليَّةٍ بالإمكان حصولها، أعتقد أنَّ الخلافات بين السُّعُودِيَّة وإيران خلافاتٌ وفق اعتباراتٍ قوميَّةٍ مذهبيَّةٍ مقدَّمةٍ على الاعتبارات السياسيَّة والاقتصاديَّة، وبالتالي فإنَّ احتمال تسوية الخلاف بين إيران والسُّعُودِيَّة غير ممكن.

٣. من الممكن عندما تصعد السُّعُودِيَّة مع إيران أن يكون السُّنَّة في العراق هي الفئة التي تُصاب بالضرر الأكبر.

في النِّهاية؛ أودُّ القول: إنَّ القوى السياسيَّة الشَّيعيَّة متفرِّقة، ولا تتفق دائماً، وأعتقد أنَّه من المهمَّ أن تأخذ السُّعُودِيَّة المبادرة لإمكانيَّة توظيف هذه الخلافات الشَّيعيَّة، وإنَّ مواجهة النُّفوذ الإيراني يجب أن يكون في هذا الوقت أكثر من أيِّ وقتٍ آخر، وإلا سوف يقودنا إلى شيءٍ مأساويٍّ لا تُؤمن عُقباه.

الجلسة الثانية:

تأثيرات الخلاف السعودي - الإيراني على بعض دول الشرق الأوسط
(تركيا - مصر - سوريا)

رئيس الجلسة:

د. «عمرو درّاج».

رئيس المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية

المحاضرون:

د. «محي الدين أتمان».

د. عصام عبد الشافي

د. أحمد رمضان

د. عمرو درّاج:

في البداية: أريد أن أُشير إلى عدّة نقاط، أهمُّها: أنّ إيران استوفت المتطلّبات الخاصّة بالاتّفاق النووي، وتستطيع الوجود في المجتمع الدولي براحتها، وهذا جاء بتوقيت سيئ بالنسبة للسُّعودية، والآن إيران تحتلّ مكانةً دوليةً كبيرةً ليس فقط سياسيّةً، وإنّما مكانةً اقتصاديّةً عاليةً.

وفي الجلسة الأولى ذكر الدُّكتور «خليل» أنّ إيران تُحصّر قوى متطرّفةً من السُّنة، وتدعمها وتوظّفها بما يخدم مصالحها في المنطقة، وفي المقابل فإنّ المملكة العربيّة السُّعودية تباعد بينها وبين القوى المعتدلة التي يمكن أن يكون لها جزءٌ في الصّراع ولم تتخذ حلفاء لها، ففي الوقت الذي تكسب إيران فيه نقاطاً إستراتيجيّةً، تخسر بالمقابل المملكة العربيّة السُّعودية نقاطاً إستراتيجيّةً.

تأثيرات الأزمة بين السعودية وإيران على السياسة التركية

د. محي الدين أتامان

نائب الرئيس العام لمركز (SETA) - أنقرة

سنقوم الآن بالمناقشة حول الصراع بين السعودية وإيران، في الحقيقة؛ إن هذا الصراع لم يبدأ بإعدام الشيخ «النمر»، وإنما هو صراع قديم وله أبعاد تاريخية، فيما يتعلق بالصراع ومنذ فترة طويلة تعود إلى الحرب الباردة كان هناك صراع بينها وبين الجانب الروسي والجانب الأمريكي، وكان الصراع قائماً على التطرف فيما بينهم، وبعد انتهاء الحرب الباردة انقلبت الموازين رأساً على عقب، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا انهار القطبان العالميان روسيا وأمريكا، وبدأ ظهور قطبين جديدين هما تركيا وإيران.

وطبعاً «إسرائيل» تظهر من خلال الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت هذه الصراعات طائفية دينية تستغل فئات محددة، وهناك دولتان تستخدمان هذه اللغة وهما السعودية وإيران، حيث تقدمان الدعم لكافة المجموعات التي تناصر الدين، والأبرز هما السنة والشيعة، حيث إن السعودية تستند إلى مجموعات وهابية سلفية، وإيران تدعم الجماعات الشيعية في المنطقة.

بنظرة دولية فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية حاولوا أن يقصوا الإسلام الشيعي كامتداد للثورة الإيرانية، لكن كل شيء اختلف بعد أحداث سبتمبر، حيث بدأت أمريكا تقصي التيار السني السلفي؛ لتبني «القاعدة» أحداث سبتمبر، وبدأت تقصي السعودية أي: الاتجاه السني السلفي.

التوتر الذي حدث بعد إعدام الشيخ «النمر» حسب رأبي فإنه بسبب جشع إيران

الإستراتيجي في المنطقة، وبسبب مخاوفٍ سياسيّةٍ من السُّعوديّة، والسُّعوديّة تواجه ثلاثة تهديدات:

- على صعيد الدولة: فإننا نرى أنّها أصبحت أقل قيمةً، وذلك لقلّة ارتباطها بالنّفط وتدني أسعار النّفط عالمياً، ولو كان هذا عقوبةً لروسيا وإيران، إلا أنّ المملكة العربيّة السُّعوديّة قد تأثرت سلبيّاً بهذا القرار.
- سببٌ اقتصاديٌّ: ففي أمريكا قلّ استخدام النّفط، وذلك بسبب استخدام الغاز، حيث أصبح الشّرق الأوسط من ثاني أولويّات أمريكا؛ بسبب استغنائها عن النّفط، وأصبح الأوّل هو الصّين.
- بعد احتلال أمريكا للعراق قلّ تدخّلها في الشّرق الأوسط، وأصبحت إيران تتدخّل في العراق.

فيما يتعلّق بالتهديد الإيراني الشّيعي؛ فإننا نرى أنّ هناك مقاومةً للخطر الشّيعي، ليس في السُّعوديّة وحسب، وإنّما في جميع البلدان التي تحوي الشّيعية، كسوريا واليمن والبحرين والعراق، ولكنّ السُّعوديّة قطعت الغصن الذي تقف عليه، حيث إنّها لم تستغلّ الإخوان أو الجماعات الأخرى لصالحها، وإهمالها للعراق أيضاً وعدم التّدخّل فيه، حيث تمّ معاقبتها بسيطرة إيران على العراق، وفقدت اليمن أيضاً؛ لهذا السّبب فإنّ السُّعوديّة اعتبرته تهديداً لها.

وأيضاً من التّهديدات التي واجهت السُّعوديّة: أنّها لم تقم باتّباع أيّ سياسةٍ أو توقيع اتّفاقيّةٍ مع تركيا، ولهذا السّبب أصبحت في هذا الموقف؛ لأنّها أخطأت في احتساب الموازين داخل المنطقة، وهذه المشكلة تزداد، وخاصّةً بعد إعدام الشّيخ «النمر».

وأخيراً هناك أزمةٌ اقتصاديّةٌ تواجه السُّعوديّة، حيث بدأت بالتّناقص مع انخفاض أسعار النّفط وازدياد التّضخّم، كلّ هذه التّهديدات الدّاخليّة سوف تؤثر على سياستها الخارجيّة في المنطقة.

ولكنّ تركيا هي التي من الممكن أنّ تحقّق التّوازن والتّقدّم لها، حيث إنّ تركيا فيما يخصّ التّوسّع الإيراني الشّيعي فإنّها تقف بوجهه بشكلٍ قويٍّ، ومستعدّة للتعاون مع

السُّعُودِيَّة؛ لأنَّ إيران تسبَّب تهديداً مهماً بالنسبة لتركيا، فهي تقوم بتحريض الأكراد في شمال العراق، والحزب الكردي في تركيا، وأيضاً بالنسبة للدَّعم الذي تُقدِّمه لـ «السِّيَسي».

وعندما نلقي نظرةً على إيران، فقد ذكر أحد الزُّملاء قبل قليل أنَّه لم يتمَّ استغلال خطوط الصدع الداخليَّة في بنيتها، فلم يهتمَّ أحدٌ بذلك من قبل، ولم يسعَ أحدٌ لاستخدام هذا الصدع، فإيران ممكنٌ أن تواجه التفرقة والتصدُّع إذا تمَّ استغلال ذلك، بدلاً من استغلالها لخطوط التصدُّع السُّنِّيَّة.

تداعيات الأزمة السعودية الإيرانية على مصر

د. عصام عبدالشافي

مدير المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية

قبل أن أدخل في تداعيات الأزمة بين السعودية وإيران، أودُّ أن أذكر بعض الملاحظات، أن الهدف من هذا اللقاء هو الوقوف على حقيقة الأزمة وبيان جميع السيناريوهات المحتملة لمستقبل الوضع في المنطقة، ووضع خريطة لإدارة الأزمة، وهنا يجب أن نُحدِّد الأطراف المعنية بالأزمة، وهي ليست فقط السعودية وإيران، وإنما تركيا أيضاً وباقي دول المنطقة، وأعتقد أن هذه الورشة من الممكن أن تُقدِّم مجموعة من التَّوصيات لترفع إلى أصحاب القرار، وبالتالي السعودية هي طرفٌ مباشر، وتركيا هي طرفٌ مباشرٌ، وتركيا أيضاً متضررةٌ بهذه الأزمة، لا يمكن أن ننكر ذلك.

والمرحلة القادمة من الممكن أن تشهد حرباً باردةً بين السعودية وإيران كما حصل بين أمريكا والاتحاد السوفييتي، حيث قامت هذه الحرب على عدَّة أدوات، منها: الحروب الاقتصادية، والقواعد العسكرية، والتفكيك من الدَّاخل، والحروب العالميَّة.. والآن ما يحصل بين السعودية وإيران هو حربٌ باردةٌ.

النُّقطة الثَّانية: أنه بالنسبة للسعودية فإنَّ ما يقوله السياسيُّون يختلف تماماً عمَّا يقوله المفكِّرون الإستراتيجيُّون؛ لذا دعونا نلجأ إلى أسهل الطرق، وهو تحليل «سوات»، وهو تحليلٌ يتناول نقاط الضَّعف والقوَّة والفرص المتاحة والتَّهديدات الموجودة، وبالتالي فإننا نجد ما يلي:

● نقاط القوَّة: الموقع الجغرافي، المساحة الكبيرة، المكانة الدِّينية، القوَّة الاقتصادية، الاستقرار السياسي، القوَّة العسكرية الكبيرة، الدور الأمريكي المتغيِّر في عمليَّة الصِّراع.

- نقاط الضعف: قضية الشيعة، إشكالية تدهور الأوضاع الاقتصادية، هشاشة التحالفات الخارجية (مثل اليمن).
 - الفرص المتاحة: الدعم الخليجي الكبير، الدعم الشعبي السوري، الدعم اليمني.
 - التهديدات: التورط في اليمن، الفشل الكبير في إدارة الملف السوري، الفشل الكبير في إدارة الملف العراقي، تهديد القوة الإيرانية العراقية، وجود رفض شعبي في كل من ليبيا وتونس.
- فيما يتعلق بتداعيات الأزمة على مصر؛ فيجب أن نسأل هذا السؤال، من هي مصر المقصودة بذلك؟! هل هي مصر الثورة وتياراتها السياسية؟ أم هي مصر الجيش والحكم السياسي؟ أم هي مصر الشعب المطحون والمغلوب على أمره؟ يجب أن نعرف من هي مصر المقصودة.
- وهل السعودية حريصة على التيارات الثورية في مصر، التداخيات التي ستحصل من الأزمة سوف يكون ضررها الأكبر على مصر الشعب وليس على النظام العسكري السياسي في مصر، حيث سيكون النظام العسكري في مصر أكبر عائق للسعودية، داخلياً فإن استمرار الأزمة بين السعودية وإيران من شأنه أن يساعد في تثبيت النظام العسكري في مصر، وبالتالي يُشكل مزيداً من الضغوط على المملكة العربية السعودية، وبالتالي يزداد الضغط من السعودية على القوى الثورية داخل مصر لدعم المملكة العربية السعودية.
- بالنسبة لسياسات النظام المصري تجاه الأزمة؛ فإن النظام المصري غير مستقل، ويعتمد على إيران لبقائه في السلطة.
- ماذا تريد المملكة العربية السعودية من النظام المصري؟ وهل يملك القدرة على تلبية احتياجاتها؟ وماذا تريد من القوى الثورية؟ تريد منها إظهار الرغبة والوقوف في صفها دون ضمانات حقيقية.
- يجب علينا أن نبحث في هذا ونحاول حل هذه الأزمة، حيث إننا نواجه يومياً أزمات تفجر في سورية والعراق واليمن، فيجب علينا أن نتجنب انفجار الأزمة في مصر، فإذا

كان العالم يعاني الآن من سبعة ملايين لاجئٍ سوريٍّ؛ فإنَّه إذا انفجرت الأزمة في مصر
سوف يعاني من ثلاثين مليون لاجئٍ مصريٍّ.

تأثيرات الأزمة السعودية الإيرانية على المنطقة وسوريا

د. أحمد رمضان

رئيس مركز لندن لإستراتيجيات الإعلام

أودُّ أَنْ أُشيرَ أَنَّنَا ضمن صراعٍ دوليٍّ لإعادة تشكيل القوى الدوليَّة والموازن، السُّعوديَّة وإيران تدافع عن مصالحها المطلقة وليس المحدودة، ضمن هذا السِّياق ينبغي ملاحظة انفجار الأزمة الجديدة بين السُّعوديَّة وإيران، شهدنا حروباً كبرى في المنطقة، كانت هناك حربان كبيرتان أخرجت العراق من الوجود الإقليمي، ومن ثمَّ خرجت سورية ومصر من معادلة التُّأثير الإقليمي، وأصبحت المعادلة رباعيَّة السُّعوديَّة، وتركيا، وإيران، و«إسرائيل».

المتغيِّر الأساسي الذي سبق أَنْ تحدَّثنا عنه هو الاتِّفاق النووي الذي أبرمته إيران مؤخَّراً، ومع الأسف الشديد؛ فإنَّ السُّعوديَّة اتَّبعَت سياسةً أحادية وهي الوقوف ضدَّ هذا الاتِّفاق، ولم تلجأ إلى السِّياسات البديلة، وأنفقت المليارات لتفشله، ولكن في النِّهاية تمَّ الاتِّفاق، وهو العنصر المركزيُّ في فهم الأزمة، وقد قدَّمت إيران استحقاقين:

- تخلَّت عن الطُّموح النووي، ودخلت في النُّادي النووي.
- وهذا لم يتمَّ التَّنبؤ له، وهو موافقة إيران في أَنْ تتخرط فعلياً مع أمريكا في مكافحة الإرهاب الذي تمَّ تعريفه على أَنَّهُ إرهابٌ سنِّيٌّ وليس بشيعيٍّ، وهذا ما دفع أمريكا إلى عدم تجريم أيِّ جهةٍ شيعيَّةٍ حتَّى الآن، وتمَّ تجريم الجهات السُّنِّيَّة كـ «داعش».

في المقابل، فإنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وافقت على إعطاء إيران جائزة ترضيَّة وهي إدخال إيران ضمن منظومة أمن الخليج، وبذلك تصبح إيران طرفاً في ترتيب البيت الخليجي، ويعني ذلك أَنَّ إيران أصبحت طرفاً في حلِّ الأزمات في الخليج، وبالتالي أيُّ

أزمة تتشكل بين إيران ودول الخليج لا يحقُّ لأمریکا التَّدخُّل في حلِّها؛ لأنَّها تُعدُّ أزمةً داخليةً.

خلال ستَّة أشهرٍ من الاتِّفاق الخليجي وحتى الآن، لم تُعدِّل إيران من سلوكها تجاه دول الخليج، والتَّيار الإصلاحی لم يكن لديه القدرة على تعديل السُّلوك المتطرِّف المحافظ للحرس الثوري، وهو الذي يهيمن حاليًّا، حتَّى إنَّ المجموعات التي تمَّ إلقاء القبض عليها داخل السعودية لم تكن مهیئةً لعملياتٍ بسيطة، وإنَّما لعملياتٍ كبيرة، نعلم أنَّ إيران تريد التَّغيير في المنطقة، وعندما يتمُّ إنزالُ عسكريٍّ في المنطقة يكون لديها مخزونٌ كبيرٌ وفئاتٌ مساعدةٌ.

واشنطن عمدت في الفترة الأخيرة إلى الضَّغط على السُّعودية للجلوس مع إيران، وتمَّ التَّفاهم على العديد من الملفَّات، منها: اليمن، ولبنان، وسورية، والبحرين، مقابل ذلك لم يتمَّ أيُّ تعديلٍ من قبل الإيرانيين، وبقي السُّلوك الإيراني كما هو.

أيضًا «إسرائيل» عمليًّا تراجعت عن معارضة الاتِّفاق النووي؛ لأنها حصلت على مكاسب وامتيازاتٍ من أمريكا وأوروبا، وذلك مقابل أنَّ الخطاب الإيراني المناوئ لـ«إسرائيل» قد اختفى، وهو نوعٌ من التَّهادن غير المباشر، وقد ظهر ذلك جليًّا في الخطاب الأخير لـ«حسن نصر الله»، الذي يكاد يخفي فيه الحديث عن «إسرائيل»، ويكثر فيه التَّحدُّث عن المجموعات التَّكفيرية.

أيضًا التَّدخُّل الرُّوسي في سورية تمَّ برضا إيران، تبعًا لذلك وجدت السُّعودية نفسها أمام استحقاقٍ أمريكيٍّ:

● على المستوى الخليجي: هناك تفعيلٌ لمجلس التَّعاون وضغطٌ للاتِّحاد، وسبب هذا الموضوع لإعطاء السُّعوديين المبرر عند تدخُّل إيران، وهذا يعني إغلاق الباب بوجه إيران.

● على المستوى العربي: الآن هناك إعادة طرحٍ لكلِّ النِّقاط السَّابقة لدور السُّعودية في المنطقة العربية، منها: استعادة السُّودان، ومنها: فتح علاقةٍ مع «حماس»، وهناك فكرة التَّعاون الإستراتيجيِّ مع تركيا، وتنظيم العلاقات مع أفغانستان، وأيضًا إعادة

نسج العلاقات مع الدول الأفريقيّة، وهذا كلّهُ خلال أقلّ من سنةٍ لاستلام الملك «سلمان»، وهي أسرع فترةٍ يتمُّ فيها التّحرُّك في هذا المستوى، وهذا الأمر لسببين:

● الأوّل: شعور المملكة العربيّة السّعوديّة أنّ واشنطن غيّرت طريقة تعاملها في المنطقة، وأصبحت مضطّرةً للتّعامل مع الاستحقاقات مباشرةً.

● الثّاني: أنّ إيران بعد أن وصلت إلى أربع مناطق ووصلت للبيت الخليجي، وتزداد قوّتها، وهذا يعني أنّ السّعوديّة مهدّدةٌ أنّ تختفي كلياً.

المعركة مصيريّة للطرفين - الطرف الإيراني والطرف السّعودي - الطرف الإيراني الذي تخلّى عن طموحه في النّووي، وبشارك الآن في الحرب الأمريكيّة بشكلٍ مباشرٍ، ويتحمّل تبعات تاريخيّة في هذا المجال إذا خرج دون منفعة أو دون نفوذٍ إقليميّ، فهو سيكون خاسراً. والطرف السّعودي إذا خرج أيضاً وهو مفككٌ من الدّاخل أو غير قادرٍ على الحفاظ على نفوذه في منطقة الخليج على الأقلّ، فهو خاسرٌ.

في سوريا؛ هناك قناعةٌ سّعوديّةٌ بأنّ التّعامل المباشر مع إيران هو أفضل مكانٍ يتمُّ في سوريا، وذلك بسبب الوجود العسكري الرّسمي الإيراني في سوريا، وبالتالي مشاغلته في سوريا من الممكن أنّ يُضعفَ الجناح الذي تصطدم به السّعوديّة مباشرةً وهو الحرس الثّوري الإيراني؛ ولذلك وجدنا أنّهم عملوا على خطّين:

الأوّل: دعمٌ عسكريٌّ مباشرٌ، وهو الدّعم الأكبر في سوريا حتّى الآن، وقد أوقعوا خسائر فعليّةً في صفوف الإيرانيين من ضبّاط الحرس الثّوري، والتي تعدُّ الأكبر منذ حرب إيران على العراق.

الثّاني: والثّاني أنّهم عملوا مؤتمراً، والهدف هو الإمساك بالورقة السّوريّة مع الأوراق الأخرى، ووضعها في سلّةٍ واحدةٍ.

أخيراً؛ إنّ السيناريوهات المحتملة في سوريا هي المواجهة العسكريّة، والإبطاء من الدّاخل، والحوار والتّفاهم.

الجلسة الثانية:

التأثيرات الاقتصادية للأزمة السعودية الإيرانية

رئيس الجلسة:

د. محيي الدين أتامان

نائب رئيس مركز (SETA) - أنقرة

المحاضرون:

أ. عبد الحافظ الصَّاوي

المعقبون:

د. خليل بن عبد الله الخليل

د. ياسين آقظاي

د. محيي الدين أتامان

خلال الجلسة في الصباح؛ تحدّثنا عن الأزمة بين السعودية وإيران، وقد استمعنا لكلمات السادة بخصوص ذلك، وتحدّثنا عن تأثيرها على صعيد الدول المجاورة، الآن سوف نتحدّث عن البعد الاقتصادي لهذه الأزمة، وتأثيرها المستقبلي.

التأثيرات الاقتصادية للأزمة السُّعودية - الإيرانية

أ. عبد الحافظ الصَّاوي

خبير اقتصادي

مقدمة وملخص بحثي:

إنَّ البعد الاقتصادي له جذوره، وهي التي دعت منطقة الخليج للكثير من القلق مع ثورة إيران سنة ١٩٧٩م وثورات الربيع العربي التي بدأت سنة ٢٠١١م، كما أنَّ إيران كانت مملكة نفطيَّة مثلها مثل باقي دول الخليج، وأنَّ النفط كان سبب الوجود الغربي بشكل رئيس في إيران، وكان هناك دور واضح لأمريكا على وجه التَّحديد بإفشال ثورة «مصدق» في الخمسينيات، حينما سعى رئيس الوزراء الإيراني إلى تأميم شركات النفط، وظلَّ هذا الدَّور تدعمه إيران تحت رعاية أمريكا بشكل كبير، فلمَّا نجحت الثَّورة الإيرانيَّة أصبحت المخاوف على دول الخليج كثيرة، وتظنُّ أنَّ ما حدث في إيران من السَّهل أنَّ يتكرَّر داخل دولها، وبالتالي كان ردُّ فعلها في ثورات الربيع العربي متخوِّفًا من أنَّ تصل الثَّورة إليها وتقضي على هذه الثَّروة.

• المحور الأوَّل: الإمكانيَّات الاقتصادية لإيران والسُّعوديَّة:

هذا المدخل ضروريٌّ عند تحليل الأبعاد الاقتصاديَّة الموجودة في المنطقة، في المحور الأوَّل عندما نتحدَّث فيه عن الإمكانيَّات الاقتصاديَّة لإيران والسُّعوديَّة اکتفت بشرح مجموعة من المؤشَّرات التي من الممكن أنَّ تعكس هذه المؤشَّرات، وخاصَّةً أنَّ كلا الدَّولتين يعتمد على الاقتصاد الرِّيعي، وهذه المؤشَّرات هي:

١ - عدد السُّكان: فعدد السُّكان في إيران حوالي ثلاثة أضعاف عدد السُّكان في السُّعوديَّة، أي أنَّ البعد السُّكاني هو بعدد واضح لقصور تجربة التَّمية في السُّعوديَّة وفي دول

الخليج، فيكفي أن نقول: إن العمالة أو قوى اليد العاملة الأجنبية في السعودية تتراوح ما بين الثمانية والعشرة مليون وافد، في حين لا نجد أي أثر منها في إيران، والسبب في ذلك أن إيران فيها عددٌ سكانيٌّ، فهي ليست بحاجة إلى العمالة. والآخر هو حالة التوتّر التي تعيشها إيران منذ عام ١٩٧٩م، فقد كانت في حالة صراع مع العراق، ثمّ العقوبات الأمريكية، ثم باقي حالات النزاع التي شهدتها إيران، لكنّ الخليج يعيش أزمةً سكانيةً بدرجةٍ كبيرةٍ، سواءً من حيث العدد، أو من حيث الخصائص السكانية التي ترتبط بالجانب الاقتصادي.

٢ - معدّل البطالة: والنسب تتقارب ما بين السعودية وإيران، لكنّ طبيعة البطالة في إيران تختلف عنها في السعودية، فلأسف أن في السعودية مبعثها الثقافة التعليميّة، ثقافة المجتمع، ثقافة العادات والتقاليد.. ولذلك من الأمور التي يجب أن نهتمّ بها هي عدد الوافدين إلى السعودية، والبطالة موجودةٌ بشكلٍ كبيرٍ بالرغم من عوائد النفط، والذي يعكس بشكلٍ كبيرٍ ضعف التنمية.

٣ - معدّل نمو الناتج: طبعاً هنا نتحدّث عن الناتج الذي يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على العوائد النفطية، لكنّ إيران خلال السنوات الأخيرة تراجع فيها الناتج الإجمالي المحلي بسبب العقوبات الاقتصادية عليها، وأيضاً قلّة عدد السكّان في السعودية كان من صالح السعودية، عندما تحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٤ - معدّل التّضخّم: معدّل التّضخّم في السعودية أقلّ منه في إيران، فهو في إيران مرتفعٌ جداً، ولكن يجب أن ننظر في التحليل الاقتصادي الذي يقول: إنّ معدّل التّضخّم في الخليج بشكلٍ عامّ اتّضح أنّه كما يُسمّى بالتّضخّم المكبوت؛ لأنّه لا يأخذ بالاعتبار الدّعم الحكومي الذي تُقدّمه الدّول للكثير من الخدمات.

● المحور الثّاني: المظاهر الاقتصادية للأزمة:

١. والذي يتمثّل في قرار الملكة العربية السعودية بوقف الرّحلات الجوية، وكذلك وقف العلاقات الاقتصادية مع إيران، وهو منحى أخذته بعض الدّول المساندة للسعودية،

- ولكن بالنظر إلى الأرقام الخاصة بالتداول، نرى أنه قرارٌ سياسيٌ وليس باقتصاديّ، حيث إنه يوجد تبادلٌ تجاريّ على مستوى شركاتٍ بين إيران والسعودية.
٢. سحب «الوليد بن طلال» لكثيرٍ من الأبحاث الاقتصادية في إيران، والذي انعكس سلباً عليها.
٣. قرار السعودية بمنع سفر السعوديين إلى إيران، طبعاً إيران لا تعتمد على السياحة بشكل كبير، لكنها تمتلك مواد سياحية، وتعتمد على أن يأتي إليها سياح، وكانت السياحة الخليجية جزءاً كبيراً منها.

المحول الثالث: آثار الأزمة على الاقتصاد:

١. زيادة دور المال السياسي: لذلك وجدنا ردّ فعل كبيراً جداً من البحرين ومن السودان، يدخل البحرين في إطار التعاون الخليجي، ولكن ردّ فعل السودان كان يتمثل في حجم الدعم الذي تلقاه من السعودية، وكذلك في الاستثمارات غير المباشرة، وخاصةً في القطاع الزراعي، وأيضاً الجالية السودانية التي تمثل قوة عمل داخل السعودية، ومن المناطق التي سيكون لها دور بازدياد المال السياسي للطرفين هي مصر، ولعلّ ردّ الفعل السريع لقرار السعودية بدعم مصر بـ ٨ مليارات دولار هو موافقة مجلس الدفاع الوطني على تمديد وجود القوات المصرية في منطقة الخليج العربي لمدة عام آخر.
١. وعلى ما اعتقد أن هذه السياسة سوف تستمر في الفترة القادمة، وذلك ليستعيد الاقتصاد المصري أداءه الإيجابي، وسيستخدم النظام المصري كما ذكر سابقاً هذه العصا للضغط على دول الخليج للدعم المادي، وتوظيف المال السياسي سوف يكون له تأثير ليس فقط على المنطقة العربية، وإنما خارجها إلى تركيا.
٢. تنامي المصالح التركية: كما نعلم أن تركيا مستوردة للنفط، وكلا الطرفين يمتلك ما يُقدّمه لتركيا من إمدادات الغاز والنفط، وكانت إيران سابقةً في التعاون التركي، ولكن في إطار فرض العقوبات عليها قطعت اتفاقيات النفط والغاز لفتراتٍ طويلة.

٢. أيضًا تركيا قد تستفيد من استثمارات في الخليج خلال الفترة القادمة بشكل أفضل، وبخاصة أن السوق التركية تعكس ما يناسب العقلية التجارية في الدول الخليجية في قطاع السياحة وفي قطاع الاستثمار العقاري، أيضًا يُتوقع مجيء الكثير من السياح الخليجيين إلى تركيا، وذلك بعد ضرب الكثير من المناطق السياحية في المنطقة.

٣. معضلة الإمارات: الإمارات تمثل ٨٠٪ من حركة التجارة بين إيران والخليج؛ ولذلك ردُّ الفعل السياسي للإمارات كان له حساباته الاقتصادية، فاكتمت بالتخفيض الدبلوماسي مع إيران، ولم تسحب السفير من أراضيها كما فعلت قطر والكويت، الموقف الإماراتي أصعب من الكل في هذا المجال.

٤. زيادة الإنفاق على التسليح بشكل مباشر على مستوى كل من السعودية وإيران، حيث يسعى كل من الطرفين بالتزوُّد بالسلاح في كل من سوريا واليمن.

٥. هناك مخاوف تتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي الخاصة بدول الخليج لأكثر من سبب:

(١) أن يكون هناك تطورات في الصراع مع إيران، وبالتالي سيعكس نفسه على طبيعة الإنفاق، وبالتالي هذا النوع من سياسة التحسُّب لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

(٢) تراجع العوائد النفطية داخل دول الخليج، ممَّا يسمح للحكومات هناك بتأجيل بعض برامج الإصلاح الخاصة بالدعم على وجه التحديد، حتَّى تكتمل الحركات الشعبوية وخاصة الفقراء، حيث إن نسبة الفقر في المجتمع السعودي تصل إلى ٣٠٪، وذلك في سنة ٢٠١٢م، وتقوم الدولة بدعم الأسر، ويُتوقع زيادة هذه النسبة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وبخاصة أن هذه البرامج تعتمد على أجندة صندوق النقد الدولي بشكل كبير، وهي أجندة تعتمد على التنمية الرقمية أكثر من أن تعتمد على تنمية الإنسان.

• المحور الرابع: يتعلّق بأثر انهيار أسعار النفط على مستقبل الأزمة:

طبعاً هناك حالة انهيار تامّة لأسعار النفط، لتصل إلى حدّ العشرينيات لبرميل البترول، وهناك توقّعات من قبل مصادر تُثبت بأنّ الأسعار سوف تستمرّ بالهبوط، وبالتالي في ظلّ تراجع الإيرادات النفطية سيكون كلّ من الطرفين حريصاً على إعادة حساباته الاقتصادية، على ما أعتقد أنّ الأسعار المتدنية للنفط سيعكس نفسه على قرار توسعة الهوة - الأزمة - في المنطقة، وتحوّل الحرب الباردة إلى حرب مسلّحة. ختاماً أقول: إنّ المنطقة للأسف الشديد خسرت الكثير من ثرواتها عبر الحروب الطويلة جداً، ولذلك نتلّع ليس فقط لوقف النزاعات، وإنما إلى أنّ يُعاد استثمار العوائد النفطية ليكون لصالح الإنسان.

منذ سنوات يعتبر الصراع بين السعودية وإيران صراعاً مدفوناً، في إطار ما يمكن تسميته بالحرب الباردة، ولكنه مر بمرحلة من العلن والظهور، منذ مارس ٢٠١٥، بعد أن شن تحالف خليجي بقيادة السعودية حرباً مسلحة على الحوثيين باليمن باعتبارهم مهددين لأمن الخليج.

إلا أن تنفيذ حكم الإعدام في حق مجموعة من الموقعين بالسعودية مطلع يناير ٢٠١٦ - وكان من بينهم الرمز الشيعي السعودي الجنسية باقر النمر - جدد الخلافات بين السعودية وإيران، ومهد لتصعيد الخلاف بين الدولتين، ومنذراً بأن يشمل الصراع دولاً خليجية أخرى في مواجهة إيران، حيث انضمت مملكة البحرين إلى السعودية يوم ٤ يناير ٢٠١٦م في سحب بعثتها الدبلوماسية من طهران، كما خفضت الإمارات تمثيلها الدبلوماسي مع إيران، وسحبت الكويت سفيرها من طهران، وكذلك فعلت قطر.

وبلا شك أن ما يدور في الساحة العالمية لانهيار أسعار النفط، يضم بين جنباته وبوضوح صورة الصراع السعودي الإيراني، فكلتا الدولتين تساهمان في استمرار مسلسل انهيار أسعار النفط، مع أنهما متضررتان من ذلك، ولكن كل منهما حريص على إنهاء الآخر، باعتبار أن النفط يشكل مورداً رئيساً لموازنتيهما. فالنفط يمثل نحو ٧٠٪ من الإيرادات العامة للدولة في إيران، ونحو ٧٥٪ في السعودية.

الصراع بين السعودية وإيران، قد يأخذ زخمًا أكبر مما هو عليه الآن، وبخاصة في إطار سيناريو التصعيد الاقتصادي، وذلك في ظل استبعاد الصراع المسلح المباشر، وإن كان كلا الطرفين حريص على استنزاف الآخر في الصراع غير المباشر في اليمن وسورية والعراق، وغيرها من المناطق، التي تختلف فيها صور الصراع السعودي الإيراني. وتتناول هذه الورقة الأبعاد الاقتصادية للأزمة بين السعودية وإيران، سواء كانت تلك الأبعاد تتعلق بجوانب مباشرة تخص الدولتين، أو تتعلق بجوانب أخرى في الإطار الإقليمي والدولي.

وتسعى هذه الورقة لقراءة واقع الأزمة وتوصيفه في إطاره الاقتصادي، كما تناقش طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية، بين السعودية ودول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى، ثم تتناول الأبعاد الاقتصادية للأزمة سواء في محيطها السعودي الإيراني، أو في إطارها الإقليمي، وبخاصة ما يمس الدول العربية التي تعاني من صراعات، تتشابه معها كل من إيران ودول الخليج.

ثم خاتمة، تبلور الرؤية حول مسار الأزمة، وما يمكن أن تدفعه شعوب المنطقة من ثمن لهذا الصراع، والذي بدت الأزمة السعودية الإيرانية، كأبرز ملامحه.

أولاً: الامكانيات الاقتصادية لإيران والسعودية:

لا نتناول هنا مسعًا كاملاً ودقيقًا للإمكانيات الاقتصادية لكل من السعودية وإيران، ولكننا نستعرض أبرز المؤشرات الاقتصادية، التي يمكن من خلالها الوقوف على الوضع الاقتصادي للدولتين، واعتبر الباحث قاعدة بيانات البنك الدولي مصدرًا للبيانات، لضرورة وأهمية وحدة رصد المؤشرات، وفيما يلي نستعرض هذه المؤشرات.

ندوة: «الأزمة بين السُّعوديَّة وإيران» .. مآلات وسيناريوهات

بيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد السكان (مليون نسمة)				
السعودية	١٩.٤	١٩.٨	٢٠.٢	٢٠.٧❖
إيران	٧٥.١	٧٦.١	٧٧.١	٧٨.١
معدل البطالة				
السعودية	١٢.٣	١٢	١١.٧	١١.٨❖
إيران	١٣.٣	١٣.١	١٢.٩	١٢.٨
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)				
السعودية	٦٦٩	٧٣٣	٧٤٤	٧٤٦
إيران	٥٩٢	٥٨٧	٥١١	٤٢٥
معدل نمو الناتج				
السعودية	١٠	٥.٤	٢.٧	٣.٥
إيران	٣.٧	- ٦.٦	- ١.٩	٤.٣
نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار				
السعودية	٢٠٤٥٠	٢٣٦٩٠	٢٥١٤٠	
إيران	٦٧٣٠	٧٠١٠	٧١٢٠	
معدل التضخم				
السعودية	٥.٨	٢.٩	٣.٥	٢.٧
إيران	٢٠.٦	٢٧.٤	٣٩.٣	١٧.٢

المصدر: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي، باستثناء البيانات التي وضعت في نهايتها علامة ❖ فمصدرها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية.

ومن خلال البيانات المذكورة عاليه يمكننا الوقوف على الاستنتاجات الآتية:

ثمة فارق كبير بين عدد سكان البلدين، فالأرقام توضح أن عدد سكان السعودية يمثل ٢٦.٥٪ من عدد سكان إيران في عام ٢٠١٤م، وبلا شك أن لهذا الأمر اعتباراته الاقتصادية، والتي من أبرزها اعتماد السعودية على اليد العاملة الخارجية، والتي تقدر بنحو ١٠ ملايين عامل داخل المجتمع السعودي، ويتسبب هذا الأمر في خروج جزء لا يستهان به من العوائد الاقتصادية السعودية للخارج في شكل تحويلات، مقابل أجور اليد العاملة الوافدة بالسعودية.

بينما إيران لم تشهد هذه الظاهرة، على الرغم من كونها دولة نفطية مثل السعودية، منذ بدايات القرن العشرين، ولكن قد يكون هناك عامل آخر لعدم استقدام إيران للعمالة الوافدة، وهو وضعها الأمن والسياسي الذي جعلها في مواجهة دائمة مع أمريكا، وكذلك مع جارتها العراق، لمدة طويلة.

وستظل الفجوة السكانية بين البلدين مستمرة، نظراً للفارق الكبيرة بين عدد السكان في البلدين، ومن جهة أخرى للزيادة السكانية المتحققة في البلدين أيضاً، ففي حين تصل الزيادة السنوية في السعودية بنحو من ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف نسمة، تصل الزيادة السنوية في إيران لنحو مليون نسمة، أي ضعف الزيادة في عدد السكان في السعودية.

وانعكس مؤشر السكان وزيادته في نصيب الفرد من الدخل القومي في البلدين، ففي عام ٢٠١٤م، بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في السعودية ٢٥١٤٠ دولاراً، بينما في إيران بلغ ٧١٢٠ دولاراً، أي أن نصيب الفرد من الدخل القومي بإيران يبلغ نسبة ٢٨.٣٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي بالسعودية.

فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي للدولتين، نجد أن السعودية تحظى بفارق واضح عن إيران وصل في عام ٢٠١٤م نحو ٣٢١ مليار دولار، ولكن مرجع هذه الزيادة يعود إلى كون السعودية تصنف على أنها أكبر منتج للنفط في العالم، وتمثل العوائد النفطية عاملاً مهماً ورئيساً في الناتج المحلي للسعودية، ونفس الشيء بالنسبة لإيران، ولكن الفارق في حصة الإنتاج اليومي للبلدين، ومن الأهمية بمكان، أن نشير إلى أن عام ٢٠١٤م عكس دور العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران في تحجيم حصتها الإنتاجية من النفط،

وبالتالي تأثير ذلك سلبياً على قيمة ناتجها المحلي الإجمالي. وثمة مؤشر مهم يظهر ضعف الأداء الترموي بالبلدين، وهو معدل البطالة، ففي السعودية تراوح معدل البطالة خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٤ ما بين ١١.٧٪ و ١٢.٣٪، بينما في إيران بلغ أيضاً ما بين ١٢.٨٪ و ١٣.٣٪. وقد تختلف أسباب البطالة في البلدين، ولكن المحصلة واحدة، أننا أمام اقتصاديات نامية، عجزت عن الوصول لمعدلات التشغيل الكامل، التي تصل فيها معدلات البطالة نسبة بحدود ٤٪.

ثانياً: المظاهر الاقتصادية للأزمة بين السعودية وإيران:

اتخذت السعودية فور وقوع اعتداءات من قبل إيرانيين على سفارتها في طهران، مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تؤدي إلى تعميق القطيعة الاقتصادية بين البلدين، مثل منع الرحلات الجوية بين البلدين، باستثناء تلك المتعلقة بالحج، وكذلك وقف التبادل التجاري بينهما، ومنع السعوديين من السفر لإيران^(١). ولكن بالرجوع للبيانات الخاصة بالتبادل التجاري بين البلدين، وحسب بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية في عام ٢٠١٤م، وجد أن التبادل السلعي بين البلدين ضعيف للغاية، ولا يمثل أهمية حقيقية لدى كلا البلدين، ٢٨٣ مليون دولار فقط، منها ١٠٢ مليون دولار صادرات سعودية لإيران، بينما بلغت الواردات السعودية من إيران في نفس العام ١٨١ مليون دولار^(٢).

أي أن الفائض التجاري يمثل ٧٩ مليون دولار لصالح إيران، كما أن طبيعة السلع المتبادلة من السهل على الطرفين استبدالها من مصادر أخرى، فالسعودية تستورد من إيران الحديد، والإسمنت، والفسستق، والزعفران، والزبيب، بينما تستورد إيران من السعودية الورق المقوى، وأغطية علب من المعادن، والمنسوجات، والأصباغ والدهانات

(١) السعودية توقف التبادل التجاري والرحلات الجوية مع إيران، ٢٠١٦/١/٤، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/160104_saudi_extends_ties_breaching_iran

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها الرئيسيين ٤١٠٢، ص ٢٤. http://www.isdc.vog.gov.sa/daolnwod_cod/rewopnam/bupdnacos/as

السطحية، والدهون والزيوت المهدرجة.

ومن هنا يمكن استنتاج أن ما اتخذ من قبل السعودية وغيرها من الدول الخليجية من إجراءات يمكن إدارتها في إطار العقوبات الاقتصادية غير المجدية، فكلما طرقي الأزمة، لا يملك أيًا من السلع الإستراتيجية التي يمكنها تغيير معادلة الصراع، وإخضاع طرف لطرف، سعيًا وراء مصالحه، أو مخافة التعرض لأزمات اقتصادية، فلا وجود للسلع ذات القيمة المضافة العالية، ولا تميز تكنولوجياً أو معرفياً.

كما أن تجارة الخدمات بين الطرفين، لا تعدو أن تتجاوز حركة المعتمرين الإيرانيين للسعودية، وقد يكون منع السعوديين من زيارة إيران، فيه جزء من التأثير السلبي على مستقبل السياحة الإيرانية، ولكنه تأثير غير ملموس، لأن إيران لا تعتمد حتى الآن على عائدات النشاط السياحي، على الرغم من مخططاتها المستقبلية في ظل الدخول في مرحلة رفع العقوبات، والتي يقدر لها أن تتم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦م. ويعد تصريح بعض رجال الأعمال السعوديين بوقف دراستهم حول الاستثمار في إيران رسالة ذات دلالة سلبية على واقع الاستثمار الأجنبي في إيران، حيث تعول إيران على الاستثمار الأجنبي المباشر كثيرًا خلال المرحلة المقبلة، لمجالات متعددة، وبخاصة في قطاع النفط، وكذلك مجال الخدمات المالية، وبخاصة بعد قضاء فترة طويلة، مر فيها الجهاز المصرفي الإيراني، وبقية المؤسسات المالية بعزلة عن الواقع الاقتصادي والمالي العالمي.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للأزمة السعودية الإيرانية:

أشرنا إلى أن الآثار المباشرة للأزمة بين السعودية وإيران محدودة، من خلال التبادل التجاري والخدمي، إلا أن التأثير الاقتصادي قد يكون بشكل غير مباشر، من خلال الممارسات الاقتصادية للطرفين في بلدان المنطقة، وبخاصة تلك التي تشهد حالة من النزاع أو الصراع الداخلي. إن التكلفة التي سيدفعها الطرفان لإدارة الصراع داخل البلدان العربية، ستكون عالية، لإطالة أمده، وبسبب عدم قدرة أحد الأطراف على حسم

الصراع.

وفيما يلي نستعرض الآثار الاقتصادية للصراع الإيراني من جهة، والسعودية وبعض الدول الخليجية من جهة أخرى.

زيادة دور المال السياسي:

سوف يلعب الطرفان على توظيف المال السياسي في دول المنطقة، والذي تجلت أسرع صورته في رد الفعل البحريني في سحب البعثة الدبلوماسية من طهران تأييداً للموقف السعودي، وكذلك الحال في السودان الذي استدعى سفيره من إيران، وكذلك جيبوتي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.

والمعلوم أن كلاً من البحرين والسودان يحظى بدعم مالي سعودي، سواء فيما يتعلق بالدعم المباشر في البحرين، أو الدعم والاستثمارات المباشرة في السودان، وكذلك تمتع السودان بجالية كبيرة في السعودية، من خلال حركة العمالة السودانية الوافدة للسعودية.

وفي ظل الأزمة المالية التي تحياها مصر من المتوقع أن يسعى الطرفان لاستمالة القاهرة، وذلك عبر الصفقات التجارية والاقتصادية، وبخاصة أن كلا الطرفين لديه ما يقدمه لمصر، فإيران لديها السياحة الإيرانية التي تتعطش لمزارات أهل البيت في مصر، وبما يضمن نحو مليوني سائح سنوياً للقاهرة من طهران، في توقيت تمر فيه السياحة بمصر بأزمة حادة.

وكذلك تستطيع إيران أن تقدم لمصر بعض الاستثمارات المباشرة، وبخاصة أن هذا الأمر مغلق على الجانب الإيراني منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي. أما السعودية فقد قدمت لمصر دعماً واضحاً على مدار العامين ونصف الماضيين، ولديها وعد لمصر بضخ نحو ٨ مليارات دولار خلال السنوات القادمة، في شكل استثمارات وتسهيلات ائتمانية في إمدادات النفط، وقد جاء الرد المصري على الدعم السعودي من خلال موافقة مجلس الدفاع الوطني في ١٤ يناير ٢٠١٦، على «تمديد مشاركة العناصر اللازمة من

القوات المسلحة المصرية في مهمة قتالية خارج الحدود للدفاع عن الأمن القومي المصري والعربي في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وباب المندب وذلك لمدة عام إضافي أو لحين انتهاء مهمتها القتالية أيهما أقرب^(١)»

ولا مانع من أن تسعى كل من إيران من جهة، والسعودية وباقي دول الخليج من جهة أخرى في توظيف المال السياسي في باقي دول المنطقة، وبخاصة في مناطق النزاع، وقد يمتد سلاح توظيف المال السياسي لما خارج المنطقة العربية، تجاه تركيا، وغيرها من دول أوروبا وأمريكا.

تنامي المصالح التركية

ويتوقع أن تتنامى المصالح التركية نتيجة لاستمرار الأزمة السعودية الإيرانية، حيث تسعى كل من إيران والسعودية لكسب تركيا في صفها، وبخاصة أن لتركيا مصالحها المتحققة مع الطرفين، مثل الحصول على النفط والغاز الطبيعي، حيث تعتبر تركيا مستورد صاف للنفط، ولديها اتفاقيات بهذا الخصوص مع إيران إبان وقوع إيران تحت طائلة العقوبات. كما تمثل تركيا واجهة للسياحة من كلا الطرفين، فالسياحة الإيرانية لتركيا مستمرة منذ سنوات، ويتدفق نحو ٢ مليون سائح إيراني سنوياً لتركيا.

وسوف يجد السائح الخليجي في تركيا متنفساً سياحياً ملائماً بعد ضرب كافة المقاصد السياحية العربية في مصر وتونس ولبنان، ومن جهة أخرى فإن الاستثمارات العربية ستجد في تركيا ملاذاً آمناً، وبخاصة في مجالات العقار والسياحة، سريعة العائد، والتي تتناسب مع العقلية والنفسية التجارية الخليجي.

وعلى الرغم من تبني السياسة الخارجية لتركيا لدعوات الوفاق بين السعودية وإيران، إلا أن تركيا قد تجد في الأزمة، ما تجنيه من ثمار اقتصادية تعويضاً لخسائرها في

(١) رويترز، ٢٠١٦/١/١٤،

https://www.google.com.tr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwj284Om_a3KAhXG_ywKHUOsD7kQFggiMAE&url=http%3A%2F%2Fara.reuters.com%2Farticle%2FtopNews%2FidARAKCN0US1TU20160114&usq=AFQjCNGVv4TKirNx3q0U5bgNOAHgpew5EA

علاقتها بدول الخليج، خلال الفترة الماضية، بسبب موقفها المؤيد لثورات الربيع العربي، ومعارضة إطفاء جذوتها.

معضلة الإمارات

تذهب التقديرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج يصل إلى نحو ٢٢ مليار دولار سنوياً، منها حوالي ٨٠٪ تخص تعاملات إيران مع دولة الإمارات فقط، وتعود محدودية تعاملات إيران التجارية والاقتصادية مع دول الخليج، لاعتبارات سياسية منذ نجاح ثورة إيران الإسلامية في ١٩٧٩، ولاعتبارات اقتصادية كذلك، ومن أبرزها أن الطرفين ينتجان سلع تصديرية متنافسة، وهي النفط وبعض الصناعات البتروكيمياوية المرتبطة بإنتاج النفط.

والحديث عن تراجع حجم المعاملات التجارية والاقتصادية بين إيران ودول الخليج تقف أمامه مجموعة من التحديات، أهمها موقف دولة الإمارات، حيث تحظى بحجم تبادل تجاري يصل إلى ١٧ مليار دولار سنوياً مع إيران، ومن الصعوبة تعويضها عن هذا الرقم من قبل دول الخليج، وسيكون من السهل على إيران وجود بديل لدولة الإمارات كشريك تجاري، في ظل اتجاه أمريكا والاتحاد الأوروبي لرفع العقوبات الاقتصادية عن إيران خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦. ولذلك لم يأخذ رد الفعل الإماراتي تجاه إيران أكثر من تخفيض التمثيل الدبلوماسي، وليس قطع العلاقات مع إيران.

كما أن الاتفاقيات التي وقعت خلال عام ٢٠١٥ من طرف الكويت وسلطنة عمان، بخصوص استيراد الغاز الطبيعي من إيران ولمدة طويلة تصل لنحو ١٠ - ١٥ سنة، ستحتاج إلى مراجعة، وبخاصة أن الدولتين تحتاجان للغاز، ويشفع لهما القرب الجغرافي من إيران، وسهولة النقل. لقد استدعت الكويت سفيرها من إيران، وسلمت مذكرة تعترض فيها على الاعتداء على سفارة السعودية للسفير الإيراني بالكويت، ولكن هذا التصرف لم يدفع الكويت للحديث عن تأجيل أو إلغاء الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي وقعت مع إيران في عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك إما لتحقيق مصالح اقتصادية تخص

الكويت مع إيران، أو تحت ضغط الوجود الشيعي في الكويت.

زيادة الإنفاق على التسليح

في عالم السياسة كل شئ وارد، وإن كانت احتمالات الموجهة المسلحة المباشرة بين إيران والسعودية مستبعدة في الوقت الراهن، حيث استبعد المسئولون السعوديون والإيرانيون سيناريو الحرب المباشرة، واعتبروا أن وقوعها شئ مدمر. إلا أن كلا الطرفين، سوف يسعى لزيادة معدلات الإنفاق على التسليح، فالسعودية التي تصنف على أنها رابع أكبر دولة تنفق على التسليح على مستوى العالم، خصصت في موازنة ٢٠١٦ نحو ٥٧ مليار دولار، وبما يعادل ٢٥% من إجمالي الإنفاق المقدر بـ ٨٤٠ ألف ريال. بينما إيران لا يتوفر عنها بيانات كافية تتعلق بحجم إنفاقها على التسليح، إلا أنها تنتج كميات لا بأس بها من السلاح، وتستورد كذلك من الخارج.

وفي ظل هذه الأجواء، التي تنذر بتصاعد الصراع الإيراني السعودي، يتوقع أن يشهد الإنفاق على التسليح زيادة ملحوظة خلال الفترة القادمة، ولن يكون هذا الإنفاق قاصرًا على السعودية من الجانب الخليجي، ولكن سيكون كذلك لباقي الدول الخليجية. وزيادة انفاق الطرفان على التسليح وارد بشكل غير مباشر من خلال تمويلهما للقوى السياسية المتنازعة في الدول العربية، التي تسعى فيها كل من إيران ودول الخليج، للسيطرة وحسم النزاع لصالح الطرف المؤيد لها. ومما سيزيد من التداعيات السلبية لزيادة الإنفاق على التسليح من قبل الطرفين، أنه يأتي في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية لطرفي الصراع، بسبب تراجع الإيرادات النفطية، في ضوء استمرار أزمة انهيار أسعار النفط بالسوق العالمية.

مخاوف حول برامج الاصلاح الاقتصادي

كانت السعودية وغيرها من دول الخليج قد أعلنوا عن تبني مجموعة من برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي من أهم سماتها خفض مخصصات الدعم، وتقليل العمالة

بالحكومة والقطاع العام، وكذلك خصخصة بعض المرافق العامة. ولكن في ضوء تصاعد الصراع الخليجي مع إيران، يتوقع أن تؤجل دول الخليج الدخول بعمق في هذه البرامج، من أجل الحفاظ على وحدة الداخل، فتنفيذ هذه الإجراءات الخاصة بتخفيض الدعم وباقي الإجراءات التي تحمل المواطن بأعباء اقتصادية واجتماعية، سيثير حفيظة المواطنين، ويزيد من حالة عدم الرضا على الحكومات الخليجية.

ولذلك يتوقع أن تؤجل بعض هذه الإجراءات لأجل غير مسمى، أو لحين تسمح الأجواء بتقليص الخلافات ودوائر الصراع مع إيران بشكل واضح. وحتى يتحقق هذا الأمر فإن اقتصاديات الخليج سوف تتكبد المزيد من السحب من احتياطياتها النقدية، وكذلك تسييل بعض استثماراتها الخارجية، وهو ما سيجعل من الوضع الاقتصادي لدول الخليج أمراً في غاية الصعوبة خلال المرحلة المقبلة.

وفي المقابل سيكون الأمر مكلفاً اقتصادياً لإيران لأن تعميق صراعها مع دول الخليج، يذكرها بحربها مع العراق، والتي كبدتها استنزاف ثروتها على مدار عقد من الزمن، وفي نفس الوقت فإن تعميق هذا الصراع يضيع الفرصة على إيران من الوفاء بمتطلبات مواطنيها التي طال انتظارها من جراء معاداة أمريكا والغرب على مدار ما يزيد من ثلاثة عقود.

كما سيؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، والذي تؤمل فيه إيران بشكل كبير خلال المرحلة المقبلة، لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لقد بنت إيران موازنتها للعام المالي الحالي على أساس سعر ٧٥ دولار للبرميل، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف سعر النفط في الأسواق حالياً، مما يعني أن إيران ستكون معنية بتغطية عجز الموازنة، مما يجعلها تتريس في تصعيد صراعها الاقتصادي أو العسكري مع السعودية أو دول الخليج، وإن كان ذلك لن يمنعها من ممارسة دورها في إدار الصراع بدول المنطقة.

رابعاً: أثر انهيار أسعار النفط على مستقبل الأزمة

تعد كل من السعودية وإيران من الدول المؤسسة لمنظمة الدول المصدر للنفط «الأوبك»، وتتمتع الدولتان بحصة مميزة في الإنتاج النفطي، واحتفاظهما باحتياطيات نفطية، تجعل منهما من كبرى الدول المنتجة للنفط خلال الفترة المقبلة.

مقدرات النفط والغاز بكل من السعودية وإيران

خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	البيان
احتياطيات النفط بالمليار برميل					
٢٦٥.٩	٢٦٥.٩	٢٦٥.٤	٢٦٤.٥	٢٦٤.٥	السعودية
١٥٧.٣	١٥٧.٣	١٥٤.٥	١٥١.١	١٣٧.٦	إيران
احتياطيات الغاز الطبيعي بالمليار متر مكعب					
٨٢٣٤	٨٢٣٤	٨١٥٠	٨٠١٦	٧٩٢٠	السعودية
٣٣٧٨٠	٣٣٧٨٠	٣٣٠٩٠	٣٣٠٩٠	٢٩٦١٠	إيران
إنتاج النفط بالمليون برميل يومياً					
٩.٦	٩.٧	٩.٣	٨.١	٨.١	السعودية
٣.٣	٣.٧	٣.٥	٣.٥	٣.٥	إيران
إنتاج الغاز الطبيعي بالمليار متر مكعب في السنة					
	٩٩.٣	٩٢.٣	٨٧.٧	٧٨.٥	السعودية
	٢٠٢.٤	١٨٨.٧	١٨٧.٣	١٧٥.٧	إيران

المصدر: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث من خلال الملاحق الإحصائية بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤.

من خلال استقرار بيانات الجدول عاليه، نجد أن هناك حالة من التميز لكل من السعودية وإيران فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، ففي الوقت الذي تمتلك فيه السعودية احتياطات متميزة من النفط، تصل حسب بيانات عام ٢٠١٢ نحو ٢٦٥.٩ مليار برميل، بينما إيران لا تزيد احتياطاتها من النفط عن ١٥٧.٣ مليار برميل، نجد أن إيران تمتلك احتياطياً من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٢ بلغ ٣٣.٧ تريليون متر مكعب، بينما السعودية لا تمتلك من هذا الاحتياطي سوى ٨.٢ تريليون متر مكعب.

وتتطلب الملاحظة السابقة بين البلدين فيما يتعلق بإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وذلك بناء على قاعدة الاحتياطات المتاحة لكل منهما من الموردين الطبيعيين، فإذا كانت السعودية تحقق حصة إنتاج يومي من النفط تصل إلى ما يزيد عن ضعفي حصة إيران -الإنتاج اليومي للسعودية يقدر بـ ٩.٦ مليون برميل- فإن حصة الإنتاج السنوي لإيران من الغاز الطبيعي تصل لنفس معدلات تميز السعودية في إنتاج النفط، حيث تشير الأرقام إلى أن إنتاج إيران من الغاز الطبيعي بلغ ٢٠٢.٤ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٢، أي ما يعادل ضعفي إنتاج السعودية في نفس العام، إذ بلغ الإنتاج السعودي ٩٩.٣ مليار متر مكعب.

ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن الغاز الطبيعي في الوقت الحاضر، يمتلك ميزة بيئية إذ تقل معدلات التلوث البيئي لاستهلاكه بمعدلات كبيرة عن تلك الناتجة عن استهلاك النفط، ولذلك يتوقع أن تدفع هذه الميزة بوضع مميز لإيران في سوق الطاقة العالمي، وبخاصة مع الدول الغربية.

وما نود ذكره هنا أن الأزمة التي ألمت بأسعار النفط في السوق العالمية، منذ يوليو ٢٠١٤، ألقّت بظلالها على المقدرات الاقتصادية لكل من السعودية وإيران، وبقيّة الدول النفطية، وبعد أن وصلت أسعار النفط في يناير ٢٠١٦ إلى متوسط سعري دون الـ ٣٠ دولار للبرميل، يتوقع أن يكون لهذا الأمر أثر شديد السلبيّة على الأداء الاقتصادي لكل من السعودية وإيران، وكذلك بقيّة دول الخليج التي تتضامن مع الموقف السعودي. وعلى الرغم من أن انهيار أسعار النفط يمثل أكبر أزمة لكل من السعودية وإيران،

إلا أنهما يمارسان أكبر عملية هدر لثروتهما من خلال سياسة الإغراق، التي تمارس من خلال الإصرار على استمرار الأسقف المرتفعة للإنتاج، فالسعودية رغم انخفاض الأسعار بشكل يدفع لتوقعات بوصول سعر برميل النفط لـ ٢٠ دولار، إلا أنها رفعت حصتها الإنتاجية لتصل إلى تجاوز ١٠ مليون برميل يومياً خلال سبتمبر وحتى نوفمبر ٢٠١٥، وعلى نفس المنوال أعلنت إيران بأنها سوف ترفع حصتها الإنتاجية بنحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً بعد رفع العقوبات الاقتصادية، لتعوض حصتها التي فقدتها خلال فترة فرض العقوبات.

والصراع السعودي الإيراني في أوبك، واستخدام ورقة النفط، قديم وملحوظ، حيث كانت إيران دوماً تحاول اللعب باستخدام النفط كورقة ضغط في صراعها مع أمريكا والغرب، إبان ارتفاع الأسعار، وكانت دوماً ما تنادي بعدم هبوط سعر النفط عن ١٠٠ دولار للبرميل، ولكن السعودية كانت دوماً ما تعارض هذه السياسة، وكانت تتعهد بتعويض حصة السوق في حالة تراجع العرض بالسوق عن الوضع الذي يؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار، وهو ما كانت تراه إيران دوماً ضد مصالحها السياسية والاقتصادية.

ولكن هل ستسمح المرحلة المقبلة للسعودية بممارسة نفس الدور؟، في ظل تضرر العديد من الأعضاء بمنظمة الأوبك، ووصف بعضهم بأن السياسة السعودية اضرت بمصالح الأعضاء. ونفس السؤال يضع إيران أمام تحديات جديدة بعد توفيق أوضاعها مع أمريكا والغرب، وسعيها لرفع العقوبات الاقتصادية، هل ستعارض سياسة أمريكا والغرب تجاه استمرار انخفاض أسعار النفط؟

ويمكن القول بأن أزمة انهيار أسعار النفط ستفرض واقعاً جديداً، وبخاصة في ظل هبوط الأسعار لمحيط بضع وعشرين دولار للبرميل، على مسار الأزمة بين السعودية وإيران، بما يجعل كل منهما يعيد حساباته لتصاعد ذلك الصراع سواء كان في شكله المسلح أو شكله الاقتصادي، الذي أخذ صور قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية، أو حتى ذلك الصراع الخفي المتمثل في إدارة ملفات الصراع داخل دول المنطقة، مثل سورية واليمن والعراق ولبنان.

خاتمة

على ما يبدو أن منطقة الشرق الأوسط على موعد متجدد لإهدار ثرواتها، فبدلاً من أن توظف الموارد المالية للدول ذات الملاءات المرتفعة، في النهوض باقتصاديات الدول الفقيرة بالمنطقة، أصبحت هذه الدول مصدراً لإهدار مواردها، ثم بث حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في بقية الدول، فمنذ حرب الخليج الأولى، والمنطقة تتحسر على تلك الأموال المهذرة، والموارد البشرية التي تذهب سدى في حروب مسلحة، وكذلك استمرار باقي الموارد الاقتصادية بلا استثمار أو مساهمة في انتزاع شعوب المنطقة من البطالة والفقر الذي بدأت تتسع رقعته في العديد من الدول، حتى في أكبر دولة منتجة للنفط وهي السعودية، حيث تقدر نسبة الفقر بالسعودية بـ(٣٠٪)^(١).

غاب المشروع الجامع لتوظيف الامكانيات الهائلة لدول المنطقة، وبقيت روح الصراع والسيطرة من قبل أطراف مختلفة، مرة في إطار نزاع على الحدود والثروات، ومرة في إطار الصراعات القومية، وأخرى في إطار صراع مذهبي.

إن العبرة في طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وإيران أو تركيا، يجب ألا تنحصر في تلك الأرقام الضيئلة للتجارة البينية بين هذه الدول، ولكن على ما يبدو أن النفط كما كان مصدراً لممارسات خاطئة خلال الفترة الماضية، حيث استخدمت عوائده في إدارة الصراعات البينية، سيكون أحد العوامل التي تساعد على مراجعة مشروعات الصراع، بعد ان انخفضت اسعاره بشكل كبير، وتشير التوقعات بأن تستمر هذه الموجة من الانخفاض لنحو خمس سنوات قادمة، وما نأمله ألا تهدأ تلك الصراعات فقط في ظل تراجع العوائد النفطية ولكن أن تنتهي، ليعاد توظيفها حالة عودتها للارتفاع مرة أخرى لصالح الإنسان في هذه المنطقة المنكوبة.

(١) اعتمد الباحث على تقدير نسبة الفقر بالسعودية، على البيانات الواردة في الكتاب الإحصائي السنوي، لوزارة الشؤون الاجتماعية السعودية، لعام ١٤٣٣/١٤٣٤ هجرية الموافق ٢٠١٢، والمنشور في ديسمبر ٢٠١٥، ص ٣٤، حيث بين التقرير أن عدد الحالات التي تحصل على معاشات الضمان الاجتماعي ٨٠٠٤٢٠ حالة، وأن عدد من يحصلون على مساعدات ٧٧٢٢٢٢ حالة، وبالتالي يكون إجمالي المستحقين للرعاية الاجتماعية ١٥٧٢٦٥٢ حالة، ويفرض أن كل حالة تشمل بحدود ٤ أفراد فقط، نصل لتقدير عدد الفقراء في السعودية بحوالي ٦ مليون فرد، أي ما يعادل ٣٠٪ من عدد السكان البالغ عددهم في نفس العام، ١٩,٨ مليون نسمة.

تعقيب:

د. « خليل بن عبد الله الخليل ».

أودُّ التَّحَدُّثُ بما يخصُّ إيران، فإنَّه قبل (٢٠١٦/١/١م) كان هناك رغبةٌ من السُّعُودِيَّةِ على تحسين العلاقات وتطوير العلاقات والتَّفاهم بشكلٍ سياسيٍّ مع إيران، وتجنُّب المواجهة معها، والذي بذلَّ الجهد في ذلك الملك «عبد العزيز»، وقد استمرَّت العلاقات بشكلٍ جيِّدٍ على مدىٍ طويلٍ، وعلى عهدٍ عدَّةٍ رؤساء، ولكن الذي أساء للعلاقة هو الرَّئِيسُ الثَّالثُ «أحمدي نجاد»، وهو شابٌّ متعصِّبٌ للمذهب و متهورٌ، وكان ينتظر «المهدي» ليظهر في عهده، لكن في سنة (٢٠٠٨م) اجتمع الملك «عبد الله» بجلِسةٍ مغلقةٍ مع السَّيِّدِ «نجاد»، وطلب منه أن تتوقَّفَ إيران عن التَّصعيد المذهبي، وإن لم تفعل ذلك سوف يدعو الأمة الإسلاميَّةَ لمناهضة النَّشِيعِ، حينها خرج السَّيِّدُ «نجاد» ولم يدلِّ بأيِّ تصريحٍ، وغادر السُّعُودِيَّةَ، ولم يجلس سوى يومٍ واحدٍ، وكان من المقرَّر أن يجلسَ يومين، وعندما وصل إلى طهران قال: إنِّي اتَّفقت مع الملك على نزع فتيل المذهبيَّة بين الشَّيعة والسُّنَّة.

ولكن مع الأسف، إيران لم تصدِّق في يومٍ من الأيام بوعودها، والسُّعُودِيَّة حريصةٌ على المجابهة ليس بالمعنى السَّلْمِي، وإنَّما بالمعنى الإيجابي، بمعنى أن إيران يجب أن تتوقَّفَ عن الإزعاجات والتَّدخُّل في شؤون الدُّول، والتَّوقُّف عن استخدام الميليشيات، والتَّوقُّف عن التَّحريض وما إلى ذلك.

ويجب أن نعلمَ حقيقةً عن المملكة السُّعُودِيَّة أنَّها لا تحبُّ أن تقوم بمواجهةٍ عسكريَّةٍ أو أمنيَّةٍ لوحدها، هي تحبُّ أن يكون لها شركاء، هذا هو المنهج السُّعُودي، حيث لا تقوم بالمعركة لوحدها، وتريد شركاءً ليس فقط من الخليج، وإنَّما تريد شركاءً دوليَّين.

حقيقةً المملكة عازمةٌ على المواجهة مع إيران، واستخدام جميع الأساليب والأنماط كُلِّها، سواءً المفتوحة، سواءً الدِّبْلوماسيَّة، سواءً الاقتصاديَّة... وإذا لم تهدأ إيران، فإنَّ

السعودية تتهيأ لخوض معركة شرسة، وهي تعرف حجم المؤيدين لها في هذه المعركة، سواءً من الدول الإسلامية أو غيرها.

ولكنَّ السعودية الآن لا تنوي خوض أيِّ معركة، وهي لا تخشى من المواجهة عسكرياً في العراق، بقدر ما تخشى من المواجهة في اليمن، والسبب في ذلك أنَّها لا تملك حدوداً بريَّةً مع العراق تسمح بأيِّ تقدُّمٍ عسكريٍّ إلى أراضيها، لكنَّها تملك حدوداً بريَّةً مع اليمن، ولذلك الخطورة في اليمن أكبر منها في العراق.

الحقيقة أنَّ هناك قراراً دولياً اتُّخذ بعد أحداث سبتمبر بأنَّ السعودية يجب أن تستبعد من المنطقة، وتسلم قيادة العالم الإسلامي إلى أحدٍ جديدٍ، وقد اتُّخذ هذا القرار من قِبَلِ ثلاث لوبياتٍ في أميركا؛ وهي اللوبي الصهيوني، واللوبي الهندي، واللوبي الإيراني، وللأسف كان يجب أن يكون للعرب أو الأمة الإسلامية تكتلٌ، فلا تركيا ولا العرب يملكون لوبياً هناك، فاللوبي الصهيوني قويٌّ جداً، وبدأ يَضْعُفُ الآن في عهد «أوباما»، واللوبي الهندي يسعى إلى تقسيم باكستان، وقد نجح اللوبي الإيراني في اتِّخاذ قرار استبعاد أو تحجيم المملكة العربية السعودية من التأثير المباشر، أو ما يُسمَّى قيادة العالم الإسلامي، وهو الذي حقَّق النَّجاح في الاتِّفاق الأخير للنَّووي وليس إيران، فالتَّوجُّه الموجود حالياً عند السعودية هو عزل إيران عن المنتديات الدوليَّة؛ لأنَّ إيران قد تمادت كثيراً.

وإنَّ السعودية غير متخوِّفة من الشيعة، وذلك لأنَّ عددهم قليلٌ في المملكة، ومنسجمين مع الحكومة السعودية، وهم لا يستطيعون التَّحرُّك؛ لأنَّ الحكومة السعودية سوف تحجِّمهم، لكن حقيقةً لا رغبةً للسعودية بإشعال حربٍ مذهبيَّةٍ، ولكن يجب أن تُدرك إيران أنَّها غير قادرةٍ على إدارة العالم الإسلامي، وأنَّ الشيعة نسبتهم في العالم الإسلامي (٣٠٪) فقط، وأغلبهم موجودٌ في إيران والعراق وباكستان.

ولكنَّ النقطة التي صَعُبَ على السعودية التَّعامل بها بالنسبة لإيران هي الحجُّ؛ لأنَّ الإخوة الإيرانيين يُنظِّمون في الحجِّ مظاهراتاً تُسمَّى البراءة من الكفار، يقولون فيها: الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، وهم إماما الحرم، وقد اتَّفقت السعودية مع إيران على

إعطائها وادِ يجلس فيه الإيرانيون ويُقيمون المظاهرات في هذا المكان، ولكنَّ غرضهم ليس فقط تنظيم المظاهرات، وإنما ظهورها الإعلامي، وهذه النقطة تُحرِّج السُّعوديَّة. نحن أُمَّةٌ ضدَّ التَّكفير، وضدَّ التَّفجير، وضدَّ الحروب، ونسعى أنْ نبني دولنا كدولٍ وطنيَّةٍ تقوم على أمنها واستقرارها وتميُّتها، والاحترام المتبادل بينها وبين الدُّول الأخرى.

تعقيب:

د. «ياسين آقطاي».

أودُّ أنْ أشير إلى أنَّ علاقة السُّعوديَّة بإيران هي علاقةٌ جديدةٌ من ثلاثين سنةً تقريباً، وقد بدأت بعد الثَّورة الإيرانيَّة، وكانت كدولةٍ إسلاميَّة، ثمَّ أصبحت تُهدِّد السُّعوديَّة، حيث كانت إيران ترفع راية الثَّورة والسَّلام والديمقراطيَّة، وكانت السُّعوديَّة تُدافع عن هذا وتخاف من كلمة ديمقراطيَّة؛ لأنَّها تُرَفَع من قبل إيران.

ولكنَّ التَّشيعُ أتى بعد ذلك؛ لأنَّ التَّشيعُ لم يكن موجوداً في البدايات، لكن ظهر بعد ذلك، ومن ثمَّ أتينا إلى مرحلةٍ جديدةٍ وهي ثورات الرِّبيع العربي، حيث عملت دوراً كبيراً، ولكن كان موقف السُّعوديَّة منها غير طبيعيٍّ، ويخالف مصالح السُّعوديَّة، حيث إنَّ الثَّورات العربيَّة كلَّها كانت داعمةً للسُّعوديَّة.

في بعض الأحيان أنظر إلى تركيا كيف ألغت الخلافة وهي تُشكِّل قوَّةً كبيرةً منذ مئة سنة، ولكنَّها كانت مجبرَّة؛ لتأسيس الجمهوريَّة التُّركيَّة، أيضاً أنظر إلى السُّعوديَّة لماذا ألغت إمكانيَّة الثَّورات، القيادة لأيِّ دولةٍ ليست شيئاً بسيطاً، وهي أنَّ الرِّئيس الواحد قادرٌ على تغيير الكثير من السِّياسات، ليس كلَّ شيءٍ، ولكن الكثير، وربَّما يكون رئيس الوزراء أو شخصٌ آخر يُغيِّر الكثير من الأشياء، لكن ما حصل في السُّعوديَّة عند تغيير الرِّئيس أتى بنتائج كبيرة.

يقولون: أن السياسة في السعودية هي قائمة على جذور بنيوية لا تتغير، أنا لا أوافق على ذلك؛ لأن كل شيء يتغير، العالم هو ديناميكي قابل للتغيير، وكذلك عندما نتحدث عن سوريا، فإنه قد حدثت هجراتٌ بعدد كبير، ويتغير السكان، وتتغير السلطات، وكثيرٌ من الأشياء تتغير، وهل كنا نتخيل شيئاً بفضاعة داعش تأتي وتمثل كلمة الإسلام وتسيطر على كل البلدان، بالنهاية كل شيء يتغير، وعلينا أن نحسب وندرس كل شيء، ونتوقع ماذا يمكن أن يحصل في المستقبل؟

اليمن والعراق وسوريا هم ثلاث جبهات مهمة، وأيضاً السعودية وإيران متواجدتان، ولا أحد أقل أهمية من الآخر، وعلى المملكة أن تركز على كل الجبهات، فعندما تخسر في جبهة عليها أن تركز على الأخرى، فإيران خسرت كثيراً من الدول الداعمة، لكن أخذت تأييداً ودعمًا وعلاقات دولية وإلغاء العقوبات عنها، وأمريكا يبدو أنها تغير سياساتها في الشرق الأوسط، ولكن يتضح أن سياسات أمريكا والسعودية منذ بداية الثورة تخدم بعضها البعض، وقد أشار السيد «خليل» منذ قليل إلى أهمية اللوبيات، فهل وجود لوبي إسلامي يمكن أن يغير سياسة أمريكا أم لا؟!

هناك كثيرٌ من الإيرانيين في لوس أنجلوس، ولكنهم معارضون للنظام الإيراني؛ لذلك يُشكلون ضعفاً لإيران وليس قوة، وهم ليسوا كلهم بشيعة، فمعظمهم علمانيون، وهؤلاء يمكن أن يلعبوا دوراً كبيراً وقوياً، وبالنهاية إيران ليست شيئاً غير قابل للتغيير، وإن دور أمريكا في العراق وسوريا هو دورٌ سلميّ، لا نفهمه ولا نفهم ما الغرض منه. والآن تركيا والسعودية لهما مصالح مشتركة، فكل ما يُضرب السعودية يُضرب تركيا، وكل ما يُضرب تركيا يُضرب السعودية، حيث أصبح لهم قدرٌ مشترك.

في هذه الورشة طرِح أكثر من فكرة، ويجب أن نكون متفائلين، أريد أن أذكر أنه حضرت ورشةً أخرى تتحدث عن دور تركيا في العراق، تركيا تستبعد كثيراً من العراق، وذلك بسبب تجنبها المشاركة في العراق من الأول.

المدخلات:

أ. «عبد الله إسماعيل آدم».

أودُّ القول أنَّ الاختلاف بين السُّعوديَّة وإيران لا يعود إلى أنَّ السُّعوديَّة تُدافع عن ذاتها، وإنَّما تُدافع عن الإسلام سُنَّةً وشيعةً، وما يُوجد من صراعٍ حاليًّا يعود لعلاقةٍ تاريخيَّةٍ قديمةٍ وليست جديدةً، منذ توحيد المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في العشرينيات، وما هو موجودٌ في السَّاحة اليوم من جانب إيران هو انعكاسٌ حقيقيٌّ للصِّراع بين طرفي المعادلة، فإيران بجناحيها المعتدل أو المتشدِّد تحاول دائماً أن تُصدِّر الصِّراع الدَّاخلي إلى الخارج، وأولى حلقاتها هي الأماكن المقدَّسة داخل المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، فكلُّ هذا هو صراعٌ داخليٌّ داخل إيران، ويتمُّ تصديره إلى الخارج، وهذه هي تبعاته.

اليوم؛ العلاقات عندما تأزَّمت كانت بسبب إعدام المواطن السُّعودي «النمر»، وأيضاً كان هناك تأزُّمٌ للعلاقات في سنة (١٩٤٤م) عند إعدام السُّعوديَّة لمواطنٍ إيرانيٍّ، والسَّبب الأساسي هو الإساءة إلى مشاعر المسلمين في الكعبة الشَّريفة.

النُّقطة الثَّانية التي أودُّ التَّحدُّث عنها: هي أنَّ السُّعوديَّة باستمرارٍ دافعت عن قضايا عربيَّةٍ وإسلاميَّةٍ، وإيران كانت ضدها، ففي حلف بغداد كان الاختلاف والتَّباین في الموقف والعلاقات مع إسرائيل، وكذلك أزمة السُّويس، فالسُّعوديَّة باستمرارٍ دافعت عن هذه المواقف، كلُّ هذه المشاهد هي كخلفيَّةٍ ومقدِّمةٍ حتَّى نصل إلى السِّيناريوهات الموجودة:

١. إيران لا يمكن أن تُصدِّد الأمر إلى مواجهةٍ عسكريَّةٍ، فإيران حاليًّا لا تملك قوًى عسكريَّةً، فالحصار أثر عليها، وأيُّ مواجهةٍ عسكريَّةٍ تحتاج إلى إنزالٍ بريٍّ أو إلى مواجهةٍ بحريَّةٍ، وإيران غير قادرةٍ عليها، فالتَّصعيد العسكريُّ غير واردٍ أبداً.
٢. إيران سوف تسعى لاحتواء الأزمة؛ لأنَّ الشيعة لا يُشكِّلون انتشاراً كبيراً في العالم

- الإسلامي، وهذا من العوامل التي تمنع إيران من أن تزيد من التصعيد.
٣. سيناريو المفاضة في اليمن أو في الشمال، وهذا كأننا نتحدث عن مؤامرة، وهو أمر غير وارد، وهذه الأحداث لها جذورها في إيران.
٤. إيران تدرك أنها خاسرة؛ لذلك لن تسعى إلى التصعيد، ولن تسعى إلى المواجهة.
٥. الأمر الذي لا نستطيع أن نغفله هو قراءة مصر من خلال الواقع الجغرافي والواقع الديمغرافي والواقع السياسي الحالي، وهذه الأمور الثلاثة يجب أن تساعدنا أن نقول: إن مصر ستكون دائماً بجانب السعودية، وهذا سيخل في التوازن، وهذا ليس بصالح إيران.

أ. «وسام الكبيسي».

أريد أن أشير إلى أن جميع الأوراق تحمل قراءة واحدة على أنها أزمة حقيقية، وهي تعني كل الأمة، ويجب أن نجد حلاً جذرياً لها، هناك الحاجة لإعادة تشكيل حكومات، ويقتضي ذلك تنازلات من كل من الحكومات والشعب، فالتحالفات تبنى بالانسجام بين دول وشعوب المنطقة، وبالتالي على شعوب المنطقة من خلال مفكرها ومنقفيها حل الإشكال القائم حول الدين والدولة والأمة، وهذه الأمور تحدث إشكاليات دائماً بين الشعوب وحكوماتها.

تمدد مشروع ولاية الفقيه؛ علينا أن نقول: إنه حدث تعاون إيراني غربي واضح، وهذا يدعونا لقراءة جديدة للعلاقات الإقليمية والدولية، مشروع ولاية الفقيه ليس شيعياً خالصاً، بل إن عقلية ولاية الفقيه تنقد نظرية الإمامة، وهناك دائماً الحاجة ليكون خطاباً جديداً لمناقشة العقل الشيعي في هذه المسألة، هل هذه النظرية تخدم وجهة النظر الاجتماعية الحياتية اليوم؟ وهل تتوافق مع نظرياتهم عبر التاريخ أم تتناقض مع هذه النظريات؟ وكذلك ليست موجة فارسية؛ لأنه يوجد عدد كبير من الفرس - سواءً

على أساس المذهب الطائفي أو على أساس المصالح والتوجهات - يختلفون مع ولاية الفقيه.

الحقيقة أن أغلبية ولاية الفقيه قامت من تركيب موجة من موجتين، الموجة الشيعية، والموجة الفارسية، الشيعية طائفية، والفارسية قومية، وجاءت كموجة كبيرة يركبها شخص واحد، ففي الصراع السوري نجد أن كل الصلاحيات موجودة بيد الولي الفقيه، ولا يوجد صلاحيات بعد ذلك.

الخميني بنى نظرية استطاع من خلالها توحيد الطائفة الشيعية، هذه النظرية التي بناها الخميني لفئة من الناس حولته من الطائفة إلى الأمة، حيث جعلها قضية جامعة، وأنا أظن أن هذا الوضع سوف يتغير، حيث إننا ندرك أن الطائفة لا تتحول إلى أمة، ولا الأمة تتحول إلى طائفة.

النقطة الأخيرة التي أود ذكرها؛ أنه ينبغي أن ننتبه إلى توصيف الصراع مع إيران، هناك صراع ما بين نموذجين الدولة واللدولة، إيران تتعامل بعوامل اللادولة، فحينما ذهبت إلى اليمن والعراق وسوريا لم تذهب بجيشها النظامي، ولكن السعودية عندما ذهبت إلى اليمن والبحرين ذهبت بجيشها النظامي، وتعاملت بمبدأ الدولة، فيجب علينا الانتباه لهذه النقطة، وأن نواجه اللادولة بكل الأساليب السياسية والقانونية.

وأخيراً؛ إن المنطقة المحصورة بين العراق وسوريا هي اليوم تمثل عامل حسم لأي مشروع إقليمي، إما أن تؤدي إلى نجاحه إذا استطاع المشروع ملئ فراغ داعش، أو أن تؤدي إلى فشله إذا حدث العكس.

د. «إدريس ربوح».

أجمع السادة - قبل قليل وأنا معهم - على موضوع، وهو أن السعودية لم تحسم تحالفاتها بالوقت المناسب، وبالتالي فهي تعيش تداعيات لخياراتها الاستراتيجية السابقة، وعليه لا بُدَّ من تصحيح الأوضاع والعودة إلى تحالفات حقيقية، ومع التيار الرئيسي المتواجد في هذه الدول، نحن عندما نتحدث عن السنة فالعمود الفقري للسنة هو تيار الإخوان المسلمين، لا بُدَّ للسعودية من أن تحسم هذا الأمر لكي تحسم خلافاتها على مستوى المنطقة.

النقطة الثانية: وهي المنطقة التي لم يتم التحدث عنها في هذه الورشة في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة المغرب العربي وامتداداتها في أوروبا وأمريكا، منطقة المغرب العربي هي متصالحة مع التيار الإسلامي المعتدل، وهو متواجد في حكومات الدول، فهو يقود حكومة المغرب، ومتواجد في حكومة الجزائر، وهذا التيار الإسلامي المعتدل - والذي أقصد به تيار الإخوان المسلمين - هو منسجم مع الدولة، وبالتالي منسجم مع مطالب الأمة للوقوف أمام التوسع الإيراني؛ لهذا فإن السعودية لا بُدَّ لها من أن لا تتدخل بالقضايا البينية بين عدة دول، وأخص بالذكر القضية بين الجزائر والمغرب، وأن تركز على المنطقة ككل، الجزائر هي أقوى جيش في إفريقيا الآن، وقد تعاملت مع الشأن المصري مثلاً، فاعترضت على الانقلاب الذي حدث، ولكنها لم تدرج جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية، وبالتالي فهي تُفرق بين التحالفات، بين التيار الثوري المصري والنظام السياسي والعسكري، وهو أمر واقع، فهي تتعامل مع الطرفين. عندما تحدث الدكتور «خليل» عن دعم اللوبي الإيراني، فهناك لوبي تركي في ألمانيا، وهناك لوبي مغربي وفي داخله لوبي جزائري، لا بُدَّ من توظيفه والتعامل معه، أذكر مثلاً: عندما وقع انقلاب «السيسي» أدرجت دولة الإمارات اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا كمنظمة إرهابية، فاستغربت الحكومة الفرنسية من هذا التصرف كونها دولة إسلامية، فالتعامل مع التيارات الإسلامية في فرنسا إيجابياً، ولكن الذي يخذلنا هو

بعض القوى العربيّة، ومثال ذلك دولة الإمارات المتّحدة. فلا بدّ من دعم اللوبيّات الإسلاميّة في ألمانيا وفرنسا، أو في إيطاليا، وربّما أميركا، وتثبيت تواجدهم؛ لأنّ إيران تعمل بشكلٍ جيّدٍ في المنطقة، وتعمل بأسلوبٍ سياسيٍّ وليس فقط عقائديًّا، فقضيّة سوريا كشفت حقيقة أنّها تُوظف نفوذها وعلاقاتها للاستفادة منها كإيران فقط وليس كقوىٍ إسلاميّةٍ، فلا يمكن لإيران أن تكون قائدةً للأمة الإسلاميّة، ولكنّ الواقع يقول: إنّها تعمل بشكلٍ منظمٍ أكثر من الدُول العربيّة.

د. «يحيى حامد».

السّياسات الخارجيّة المتّخذة سابقًا تدفع ثمنها المنطقة بأكملها؛ لذلك يجب مراجعة السّياسات الخارجيّة وتصحيحها بما يخدم مصالح المنطقة. في السّعوديّة هناك تغييراتٌ كبيرةٌ حصلت في عهد الملك «سلمان»، ولكنّ التّغييرات الحاصلة في المنطقة أسرع بكثيرٍ، وإنّ الملك «سلمان» يدفع ثمن سياسات الأنظمة القديمة، ولعلّ أحد سياسات إيران الضّغط على السّعوديّة من خلال اليمن. من خلال رصد السّياسات فيما يخصّ الرّبيع العربي؛ نرى أنّ السّعوديّة اتّخذت موقف عداءٍ مع الرّبيع العربي، خوفًا من انتقال الثّورات إلى بلدانها، وقبل قليل تحدّثنا أنّ السّعوديّة مع الحركات السّياسيّة الكبيرة، لكن لا يمكننا القول أنّ لديها تأييدًا سنّيًّا كبيرًا، فليس جميع السّنّة مع السّعوديّة، وعليها أيضًا حسم مسألة العلاقات الاستراتيجيّة مع تركيا؛ لذلك أودّ أنّ أوجّه نصيحةً للأتراك والسّعوديين وهي: أنّ تكون علاقاتهم الاستراتيجيّة جيّدةً.

دعم القضية الفلسطينيّة الجامعة لنا جميعًا؛ نرى القتل في فلسطين يوميًّا، ولا نجد موقفًا عربيًّا أو إسلاميًّا من ذلك.

أنا متشائمٌ بالنّسبة لمستقبل المنطقة، ونحن نعمل الآن ضمن الوقت الضّائع.

أ. «نزار زكي الخطيب».

استشفافنا للواقع الدولي ينبأ عن صراعات مستمرة لعقد جديد، ونعتقد أنه اليوم مع الثورات ومع تبدل الأمور الاقتصادية و السياسية ومع سايكس بيكو جديدة نحتاج اليوم إلى نظرة استشفافية على مدى اثنين وثلاثين عاماً، والتي تحدد نوع الصراع المقبل الذي نريد أن نخوضه، وهذا يعطينا مجالاً لبناء وحدات مكافئة للأمن القومي للدول، السعودية حدودها الأمنية مهددة حقيقة في العراق وفي سوريا، بينما إيران حدودها الأمنية أقل ضرراً.

القضية الأساسية التي أعتقد أن إيران تعتمدها والتي هي جزء من استراتيجيتها؛ وهي أنها تعتمد على قوتها الميدانية في التأثير على القرار الدولي، سواء كانت ميليشيات، أقلييات، مؤسسات اقتصادية، مؤسسات اجتماعية، مراكز إعلام...، حيث إننا اليوم نقاتل بأدوات قديمة، نحن نقاتل بالجيوش، واليوم الفيس بوك والوسائل الإلكترونية بدأت تؤثر بالدول أكثر مما تؤثر حركة الجيوش؛ ولذلك أنا أعتقد أن الدول يجب أن تعتمد على قوى جديدة للتأثير الدولي، ومن ضمنها استخدام المهاجرين المتواجدين في أمريكا وأوروباً للتأثير على القرار الدولي، خاصة أنه يوجد أقلييات بدأت تغزو البرلمانات الأوروبية، كما نرى في البرلمان البريطاني مثلاً؛ لذلك أعتقد أن الحل:

١. إزالة الحواجز والمخاوف بين الحكومات وبين الحركات الإسلامية المعتدلة.
 ٢. إنشاء جلسات حوارية بين الحكومات وبين مختلف القطاعات على مستوى السياسات، الحركات، المفكرين، وإنشاء ساحات حوار ومناقشة وتبادل رأي.
 ٣. بما أن تركيا هي زعيمة التفاهم بين الدول العربية والإسلامية وبين دول الخليج، أنا أعتقد أنه يجب أن تخوض المفاوضات والحوارات وتقارب الآراء.
- ونحن في النهاية سوف ندافع عن السعودية إذا أحسنا بيوم من الأيام أنها تشكل مرجعية إسلامية حقيقية.

د. «خيري عمر».

هذه الورشة من الممكن أن تكون مهمةً للاقتراب من الموضوع، وأعتقد خلافاً لما قيل: أن تركيا هي طرفٌ ثانويٌّ في الأزمة وليست نصيراً مباشراً، وبالتالي هذه الورشة أساسيةٌ؛ لأنَّ الأزمة ستكون ممتدةً، ولنسيطر على الفاعلين في الأزمة لا بدَّ أنَّا نحتاج إلى جزءٍ كبيرٍ منها.

السياسات السُّعُودِيَّة تجاه القاعدة في العراق كانت متوافقةً مع السِّياسة الأمريكيَّة في مكافحة الإرهاب، وذلك بعد أحداث سبتمبر، وأعتقد أن انعكاسات هذه السِّياسات يُفسَّر جانباً كبيراً بين العلاقات بين السُّعُودِيَّة والحركات الإسلاميَّة السُّنِّيَّة. وإنَّ إمكانيَّة التنازلات المتبادلة كحلٍّ للأزمة، أعتقد أنَّها ليست من الاحتمالات الممكنة في ظلِّ الظروف، وأنَّه من الضَّروري عند طرح السيناريوهات الممكنة عدم طرح كلِّ الاحتمالات؛ لأنَّها غير مجدية في هذا الموضوع. بالنسبة لمسألة السُّكَّان التي تحدَّث عنها أحد الزُّملاء قبل قليل؛ أنا أودُّ القول أنه نوعٌ من العوامل التي تحدِّد السِّياسة الخارجيَّة، وخصوصاً إذا اندلعت حربٌ مسلَّحةٌ، فهل من الممكن أن يحدث إعادة تقييم لهذه الأمور. ومن ذلك فإنَّ المعادلة ستكون بشكلٍ مختلف، وبالتالي أعتقد أن الوسائل مفتوحةٌ وتحتاج لتحديد أكثر لطبيعة المشكلة وطبيعة حلِّ متاح.

أ. «فهد عبد الله النُّفيسي».

صراحةً؛ إنَّ الفكرة في بالي كانت أن هذا هو حشدٌ جمعيٌّ لنفكر في حلولٍ مشتركةٍ ونتجاوز الماضي، ولكن لاحظت أن كثيراً من الأطروحات عاطفيَّة وفيها حزازاتٌ، ولكن أتخيَّل أن مثل هذه الجلسة يجب أن تأخذ موقفاً إيجابياً ومفيداً، وذلك لا يحدث عندما نفكر أن السِّياسة هي تفاؤُلٌ أو تشاؤُمٌ، وفلانٌ أو فلانٌ هو المسؤول، أنا أعتقد أن الفترة

هذه يكون فيها حلولٌ ونقلةٌ إلى الأمام.

بما يخصُّ الإعلام الغربيّ؛ الانتباه إلى اللافتات التي تُرفع مثل: أن إيران تدعم القاعدة، أو السعودية تدعم لبنان، هذا كلام صحف، فأنا أقترح أن تكون مثل هذه الاقتراحات ليست في هذه الجلسات، ومن الضروري أن تكون الأبواب دائماً مفتوحة.

د. «خليل عبد الله الخليل».

أنا متأكدٌ أنه لو كان غير «أوباما» في البيت الأبيض لما حصلت إيران على الاتفاق النووي، وقد استفاد الإيرانيون جداً من وجوده، وهم يعرفون أنه إذا جاء غير «أوباما» من المحافظين ربّما تتوقف جميع القرارات التي اتُّخذت، واودُّ أن أقول أن التصنيفات في زمن الملك «عبد الله» غير مفسّرة، وكلُّ ملكٍ يصحّح ما قبله.

لن يتمّ أبداً التراجع من السعودية في قضية اليمن أو سوريا، لا مصالحتٌ ولا تنازلاتٌ، وقد طلبت إيران هذا الشيء، ولكن يوجد تفاهم جيد بين السعودية وتركيا وقطر بخصوص ذلك، وموقفها واضح ولن يتغيّر، وسبقوا في اليمن إلى إنهاء الحوثيين وإنهاء نظام المخلوع «علي عبد الله صالح»، ولكن هناك إشكالية في الأسرة الحاكمة في السعودية، وهي أنها لا تتدخل بتفاصيل الدول، وهذا عكس إيران.

بالنسبة للجيش الإيراني؛ فإنه لا خوف منه، وهذا بتفكير السعودية، وأسلحته قديمة، وهي مفرقات؛ لأنها صناعةٌ محليةٌ، والبحريّة الإيرانية قديمةٌ من بعد الحرب العالميّة الثانية، والسعودية لديها قناعةٌ من الناحية العسكريّة أنّ الخليج معنا، والأمة الإسلاميّة معنا، وبالتالي ليس عندها خوفاً كبيراً مع عدم الرغبة في الدخول في حربٍ عسكريّةٍ مدمّرة؛ لأنها على أيّة حالٍ مدمّرةٌ للجميع.

أ. «عائق جار الله».

حقيقة؛ إنَّ تقدير الموقف عندما نأخذُه في هذا المصطلح يجب أن نغطِّي محاور أساسية وهي:

- الفاعلون.
- الدوافع.
- التَّحدِّيات.
- ميدان الصِّراع.

أنا لن أتحدَّث إلا عن نقطة واحدة وهي ميادين الصِّراع، أنا صنَّفْتُها حسب كلامكم إلى خمسة مواطن:

١. المواطن العسكري: وهو لم يُتَّخذ حتَّى الآن.
٢. المواطن الدِّبلوماسي: وأعتقد أنَّ السُّعوديَّة تفوَّقت على إيران في انتزاع القرار فيما يخصُّ اليمن، اليوم السُّعوديَّة تُحارب تحت مظلةٍ دوليَّةٍ في اليمن، وحوَّلت حالة الإعدامات في السُّعوديَّة إلى لفت أنظار العالم كله لإحراق سفارتها في طهران.
٣. ميادين الصِّراع الفعلية الحالية: في سوريا وهو معقَّد قليلاً، وفي العراق وفيه اليد السُّعوديَّة أضعف من الإيرانيَّة، وميدان الصِّراع اليمني، وأنا أتوقَّع أنَّهُ فرصةٌ للسُّعوديَّة لثبوت جدارتها في اليمن كونها:
 - تحارب تحت مظلةٍ شرعيَّة.
 - عدد الشَّيعية في اليمن قليل.
 - قوَّة المقاومة والمعارضة.
 - الحلف العربيُّ الموجود فيها.
٤. صناعة القرار الإعلامي وصناعة اللوبيات: أنا أتوقَّع أنَّهُ يُحسب لإيران، فهم يريدون أن يُغيِّروا تفكير أتباعهم، وأنَّ الشَّيطان لم يُعد في واشنطن، وإنَّما أصبح في الرياض.

٥. أريد في هذا السيناريو ليس التصعيد العسكري، وإنما الإحاطة بالمليشيات، وهي نقطة ضعف للمملكة لثلاثة عوامل:
- العامل الاقتصادي: ما يُحافظ اليوم على العلاقات التُّركيَّة الإيرانيَّة اليوم ليس علاقة الشَّعب، وإنما المصالح الاقتصاديَّة.
 - الانفراجة النَّويَّة الإيرانيَّة: أي: التقارب الأمريكي الإيراني.
 - انتشار رقعة الصِّراع: ليس من السهل حَسْمُ الموضوع بسرعة.
- وبالتَّالي أنا أوصي بشيءٍ لم يُذكر في الجلسة، وهو أنَّ هناك تفرقةً في الخطابات اللَّبراليَّة والإسلاميَّة داخل البيت السُّعودي، ونحن لا نتكلَّم هنا عن الأسرة الحاكمة، وإنما عن فئةٍ قليلةٍ يسمعون من مستشارين وهم إسلاميُّون يصبُّون في وادٍ وليبراليُّون يصبُّون في وادٍ آخر؛ لذا من الضَّروري توحيد الخطاب النُّخبوي السُّعودي حول القضية الإيرانيَّة.

د. «أحمد رمضان».

أنا أودُّ أن أعود للحديث عن السيناريوهات التي وضعتها:

سيناريو المواجهة غير العسكريَّة: وهدفه منع إيران من النُّفوذ المشرعن في الخليج العربي، وتحديد النُّفوذ في اليمن، وتحجيمه في سورية ولبنان، وإرباكه في العراق، ومشاغله في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيَّة باستخدام سلَّة مؤثِّرات سياسيَّة وعسكريَّة واقتصاديَّة وإعلاميَّة ودينيَّة، بمعنى أنَّ السُّعوديَّة بدأت الآن تتبَّه إلى أنَّ هذا الدَّعم الاقتصادي الذي تُقدِّمه يجب أن يُقابلة دعمٌ سياسيٌّ من الأطراف، وتنشيط الدِّبلوماسية الشعبيَّة، وإعادة تنظيم الإعلام الخارجي، وأنَّ العلاقة مع المراكز الإسلاميَّة كانت موجودةً من أكثر من عشر سنوات.

هذا السيناريو هو مفعَّلُ الآن، ويُمْكِن أن يقود إلى أحد السيناريوهين:

- سيناريو الحوار والتفاهم الذي تتبناه واشنطن ظاهرياً، وهدفه هو استيعاب الطرفين ودفعهم إلى الحوار الدبلوماسي، ومن ثمّ التوصل إلى صيغة من الممكن أن تكون لا غالب ولا مغلوب، ولكن كلا الطرفين غير مقتنع حتى الآن لدخول تلك الانعطافة.
- المواجهة المباشرة، سواء كانت جزئية أو شاملة، وأنا أستبعد المواجهة لعدة أسباب:
 ١. أن هناك قوى كبرى لها مصلحة بإنهاء الطرفين.
 ٢. المواجهة المستعرة بين الطرفين على مستوى الطاقة وخاصةً في (٢٠١٦م)، إذا استمرّ برميل النفط بالهبوط إلى أقلّ من عشرين دولاراً، ويمكن أن يكون أكثر في (٢٠١٧م)، ومن ثمّ تصبح إيران في حالة اقتصادية حرجة جداً، قد تدفعها إلى المغامرة العسكرية.
 ٣. الإبطاء من الداخل: أي: إبطاء الاندفاع الإيراني، مع زيادة الخسائر للجناح المتشدد. ولكنني أعتقد أن هذا السيناريو مراهن عليه نفسياً وهو صعب، وهذا يُعطي استمرار السيناريو الحالي مع احتمالية أن يتطور إلى أحد الشكلين، أنا أقترح دراسة تطور هذا السيناريو إلى أحد الاحتمالين، وتأثير كل احتمال على القوى الأخرى.
- أحبّ أن أعلق على نقطة، عندما تدخل دولة مواجهة عسكرية متطورة مستمرة، فهي ستحتاج حُكماً إلى علاقة مع القوى السياسية والقوى الشعبية، وبالتالي ستصبح ذات حاجة وليست متفوقة.

أ. «محمد معزز الحديثي».

باحث في مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات

نحن نؤكد أنه نريد أن تصل أصواتنا إلى صنّاع القرار، وتحديدًا في السعودية وتركيا، اليوم هناك حملة يقوم بها مجموعة من الحقوقيين العراقيين لتجريم الميليشيات الدولية، أنا أدعو جميع الباحثين المشاركين إلى توجيه كل إمكاناتهم المتوفرة لتجريم الميليشيات، وأعتقد أن الإمارات المتّحدة عندما أصدرت مجموعة من القرارات بتجريم مجموعة

من الحركات الإسلامية ولم تفرّق بين المعتدلة والمتطرّفة، فإنّه كان من الأفضل تجريم الميليشيات الشيعية المتواجدة في عدد من الدول العربية، وتحديدًا في العراق. نحن يجب أن لا ندفع الأمور باتجاه أن يحدث صدام في المنطقة، نحن يجب أن نتعامل بلغة عقلانية، يجب أن يعرف كل طرف حجم إمكانياته، وحجم التّدايعات في حال الصّدام المباشر.

هناك صراعٌ سياسيٌّ في البنية الإيرانية الداخليّة ما بين التّيّار المتشدّد والتّيّار الإصلاحية، أنا أعتقد أنّه ليس من مصلحتنا جميعاً وليس من مصلحة المنطقة أن يصل «أحمد نجفاتي» مرّة ثانية إلى الرّئاسة؛ لأنّه متشدّد ومتطرّف جدًّا ضدّ السّنة. أخيراً؛ أودُّ أن أقول: إنّ من التّدايعات التي من الممكن أن تحصل، ما سيسفر عنه الصّدام المباشر بين السعودية وإيران؛ لأنّ إيران لديها مضيق هرمز، وهو مضيقٌ يمرُّ من خلاله (٨٠٪) من إمدادات الطّاقة في العالم، فأنا أعتقد أنّه ليس من مصلحتنا جميعاً - وبالأخصّ الدّول النّفطيّة - أن تصل العلاقة إلى هذه الحالة. الجلسة الأخيرة: «مناقشة تقدير الموقف والتّوصيات».

أ. «محمد سالم الرّاشد».

في نهاية هذا اليوم الجميل والمتع والمتعب؛ أشكر جميع الحضور، وأريد أن أعقب بثلاث أفكار عمّا ذكر خلال اليوم:

١. نحن في مجلسٍ فكريٍّ يتعلّق بمناقشة الأزمة، وكان من المناقشات ما تعلّق بالتّقيّدات الشّخصيّة، ومنها ما تعلّق بالعاطفة، ومن الطّبيعي أن ينسحب كلُّ شخصٍ إلى جانب موقفه، ومثال ذلك الثّورات، فكلّنا تحيّننا إليها، ولكن لا يجب أن نعتد على العاطفة في مواقفنا؛ لذلك سوف نُبعدُ كلَّ ما ذكر من الجوانب العاطفيّة، ونركّز على خلاصة التّفكير المهمّة التي تخصّ الأزمة.

٢. المعلومات التي لدينا نسبيّةٌ في مدى دقّتها، فجزءٌ من المعلومات صحيحٌ، وجزءٌ

منها يحتاج إلى تدقيق؛ لذلك يجب أن لا نتكَلَّ اتِّكَالاً كاملاً على المطروح من مجمل المعلومات.

٣. لا بُدَّ أن نأخذ بعين الاعتبار المحدِّدات الدِّينِيَّةَ والسِّيَاسِيَّةَ والاقتصاديَّةَ التي تُحيط بهذه الأزمة، ولا نجعل القضيةَ مركَّزةً بجانبٍ واحدٍ، وإنَّما بجميع المحدِّدات؛ لأنَّها تساعدنا كثيراً.

لذلك نعتقد أن ما تمَّ نقاشه اليوم كان جيِّداً ومهمَّاً جدًّا، جزءٌ منه كان يُفسِّر سلوك إيران، وجزءٌ يُفسِّر سلوك السُّعوديَّة في هذه الأزمة، وجزءٌ منه يحاول تصوير العلاقات في الموقف السُّعودي وأسبابه ونقاط القوَّة والضعف، وكذلك الإيراني من حيث أسبابه ونقاط القوَّة والضعف في طبيعته، وتوجُّهات الأزمة، ودور الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في هذه الأزمة، وأيضاً دور روسيا في المنطقة، كما أن هناك أدواراً وظيفيَّةً لإيران والسُّعوديَّة في المنطقة الإقليميَّة، وقد سحبت أمريكا دور مكافحة الإرهاب من الخليج، والآن تقف مع إيران لهذا الغرض.

ثمَّ نأتي إلى موضوع تحليل القيادة، سواء السُّعوديَّة أو الإيرانيَّة، نرى أن هناك شخصيَّةً لكلِّ قيادة، فقيادة إيران لها عددٌ كبيرٌ من المبادرات، أمَّا القيادة في السُّعوديَّة فهي تسعى دائماً إلى محاولة استخدام القيادة التَّقليديَّة، ولو أننا رأينا كثيراً من التَّطوُّر في عهد الملك «سلمان».

نحن في موضوع هذا اليوم علينا أن نراعي الكثير من النُّقاط، وأنا أتمنَّى من الدُّكتور «أشرف» ومجموعة التَّفكير الاستراتيجي أن يُرتبوا هذه الأفكار؛ ليستطيع الجميع من الاستفادة منها.

بالنسبة للسِّيناريوهات؛ هناك بالمجمل أربعة سيناريوهات طُرحت خلال الجلسات، علينا أن نختار السِّيناريو الأنسب والأفضل، والذي يُحقِّق الأهداف المرجوَّة منه، ويكون عملياً وسليماً، وبالتالي سيناريو الحرب مستبعدٌ؛ لأننا لن نستفيد من الحرب سوى أن ندخل المنطقة في مرحلةٍ من الدِّمار، ولا سيناريو التَّهدئة الباردة التي تُسبِّب ضياع المصالح، وبالتالي سنختار سيناريو التَّصعيد الغير مؤدِّي للحرب، وهوما سمَّاه الدُّكتور

«أحمد» بالتصعيد غير المباشر، وهو قائمٌ على التصعيد باستخدام الأدوات الدبلوماسية الداعمة، وأدوات القوى الموجودة القادرة على تحقيق التوازن الاستراتيجي، وقادرة على درء التهديدات والمخاطر، وبالتالي أعتقد أنه السيناريو الأنسب، وعلينا أن نخدم هذا السيناريو، بأن نخرج واقفاً من هذا اللقاء يدفع بهذا السيناريو، ونستطيع أن نضع الأسس المنطقية والأسس المعلوماتية، وندفعه إلى المؤسسات القادرة إلى الوصول للقرار؛ لاستخدام هذا السيناريو.

أريد فقط طرح سؤال: هل في المنطقة يوجد تفكير لإنشاء نظام إقليمي يجتمع فيه السعودية وإيران وتركيا ومصر، يتم من خلاله تسكين الملفات الساخنة في العراق وسورية واليمن، ويُنشأ مجلس أمن إقليمي في المنطقة ومجلس اقتصادي؟! طبعاً هذا مجرد سؤال.

د. «رمضان بلديريم».

فيما يتعلق بالأزمة القائمة في إيران مع العالم، كان يوجد الموجات المتوسطة والصراع بين الوهابية والشيعة منذ زمن، ولكننا لا نتدخل بهذه التفاصيل، لكن فقط للتوصية: إن المملكة السعودية يجب أن تتمسك بالمذهب الحنبلي، وأن تتبنى استراتيجية معينة، وأن تكون حاضنة للمسلمين.

والنقطة الثانية: فيما يتعلق بالطائفة الشيعية ذات الأصول العربية، يجب احتضانها من قبل المسلمين، وليس التي جذورها فارسية؛ لأنها تعمل على أساس المواطنة وليس المذهب، وكما قال الدكتور «خليل» صباحاً: إن الشيعة عددهم قليل، وتستطيع السعودية القضاء عليهم.

د. « أحمد أوصال ».

أودُّ إضافة هذه التَّوصيات:

- تقليل الشَّحْن الطَّائفي وفتح قناةٍ تُقدِّم خطاباً سياسياً واجتماعياً وليس طائفياً باللُّغة الفارسيَّة بمستوى قناة الجزيرة، تستقبل لقاءاتٍ مع شخصياتٍ تتضمَّن المعارضة الشَّيعيَّة.
- دعم حقِّ الشعوب غير الفارسيَّة في إيران في حقِّهم في تقرير مصيرهم كشعوبٍ محتلَّةٍ، بما يتوافق مع الحقوق الدُّوليَّة.

د. « عبد الله إسماعيل آدم ».

أودُّ أنْ أعكس مستوى العلاقة بين الدُّول العربيَّة الإفريقيَّة والسُّعوديَّة، وينصبُّ على بقيَّة الدُّول، فمثلاً الحضور الاقتصادي للسُّعوديَّة في شرق إفريقيا أكبر من الحضور الإيراني بكثيرٍ، كمثالٍ بسيطٍ: إنَّ استثمارات السُّعوديَّة في جيبوتي تصل إلى عشرة ملياراتٍ، لكن يوجد غيابٌ إعلاميٌّ كبيرٌ، فالخطاب الإعلامي يلعب دوراً كبيراً، ويحتاج الجانب السُّعودي أنْ يُبرز وجوده وحضوره، وكذلك الجانب التُّركيُّ لديه وجودٌ اقتصاديٌّ كبيرٌ جداً، ولكن يوجد غيابٌ إعلاميٌّ أيضاً، فيجب أنْ يتطوَّر الدُّور الإعلامي؛ ليعزز ذلك للمواطن العادي، لكي يفهمه ويأخذ موقفاً غير متعاطفٍ.

د . «إدريس ربوح» .

في نفس سياق إفريقيا؛ فإنه ليس فقط السعودية، وإنما الكويت، فليها استثمارات كبيرة جداً في إفريقيا، ولها فضل كبير على دول إفريقيا؛ ولذلك التوظيف السياسي لهذا الشيء يكاد أن يكون محدوداً .

وفي هذه الأزمة فإن الدول التي سندت السعودية في إفريقيا هي ثلاث: جيبوتي، والسودان، وجزر القمر، نفس الشيء ينطبق على الأتراك، فهم يشتغلون في جميع العواصم الإفريقية، لكن التوظيف السياسي لذلك غائب، إيران تشتغل في إفريقيا عن طريق مهاجرين لبنانيين فقط، وكانت نهاية مشروعها هي التشيع، وحسب تقرير يبين نسب التشيع في إفريقيا نرى أن إيران تقدم القليل وتكسب الكثير، إذن لا بد للدول الخليجية وتركيا والحركات الإسلامية المتحالفة معها في هذا الموضوع أن تبرز دورها؛ لكسب التأييد، وهذا على المستوى الشعبي .

على المستوى الرسمي؛ هناك في إفريقيا ما نسميه الفيتو الإفريقي، وهو من ثلاث دول: الجزائر، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، وأول ضحايا التشيع هي الجزائر ونيجيريا، واشتغلت إيران بذلك عن طريق الصوفية؛ لأنها تشترك مع الشيعة في تقديس آل البيت، فهم يريدون أن يدخلوا من هذا الباب، إذن لا بد للسعودية وحليفها الديني أن يكون لهما موقف من ذلك .

ندوة:

«الأزمة بين السُّعوديَّة وإيران»

مآلات وسيناريوهات

الأحد 17 يناير 2016م - إسطنبول

التوصيات

شارك بورشة العمل العديد من مراكز البحوث والدراسات والتفكير الاستراتيجي،
ولفيف من الباحثين والمفكرين والأكاديميين والسياسيين من أقطار مختلفة.
وتباحث الحضور (خلال أربع جلسات) حقيقة الصراع، وتداعيات المشهد الحالي
على الحالة الجيواستراتيجية بالمنطقة، وكذلك الموقف التركي من الحدث، وأثر تطور
العلاقات الاستراتيجية وتموضعها في الموقف الجديد، وأيضا تأثير الأزمة على المشهد
المصري، والسوري، والعراقي، واليمني.
وتناول الحضور تأثير الأزمة على الوضع الاقتصادي بالدولتين، وكذلك الموقف
الدولي من الحدث، والسيناريوهات المتوقعة لتطور الصراع بين الدولتين.
وخلص الحضور إلى العديد من التوصيات.

التوصيات:

١. أهميَّة أن تقوم المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بإعادة ترتيب تحالفاتها الخارجيَّة مع الدُّول والشُّعوب والحركات بالمنطقة، خاصَّةً في الدُّول التي تشهد حالةً من الصُّراع.
٢. توظيف الخلل في البنية الاجتماعيَّة الإيرانيَّة، واستثمار المعارضة الإيرانيَّة من خلال العمل على استخدام خطوط الصِّدع داخل إيران.
٣. تعميق التَّحالف الاستراتيجي بين السُّعوديَّة وتركيا؛ من أجل تحقيق أكبر مصالحٍ ممكنة للمنطقة.
٤. أن لا تطغى المذهبة على الخطاب الإعلامي في المواجهة مع إيران، بل التَّأكيد على المدافعة عن الحقوق ورفض سياسة إيران في المنطقة.
٥. بناء وحداتٍ فاعلةٍ غير رسميَّةٍ لمواجهة إيران وميليشياتها العسكريَّة.
٦. الاستفادة من الانسياب الحاصل بين حركات الإسلام السِّياسي في دول المغرب العربي، ومحاولة نقلها إلى منطقة الشَّرْق الأوسط.
٧. يجب أن تُقدِّم السُّعوديَّة ضماناتٍ إلى القوى الثوريَّة والشُّعوب؛ للوقوف معها ضدَّ المشروع الإيراني في المنطقة.
٨. استثمار الوجود العربي والإسلامي في الدُّول الغربيَّة، وتشكيل لوبياتٍ للضَّغط من خلالهم.
٩. استثمار المعارضة الإيرانيَّة الموجودة في الخارج في تضييق مشروعها.
١٠. تنشيط الدبلوماسية الشعبيَّة السُّعوديَّة والإعلام الخارجي، وإعادة تفعيل الإعلام العربي من خلال طرح المشاكل التي تعاني منها الشُّعوب، وطريقة حلِّ هذه المشاكل.
١١. محاولة تجنُّب الدُّخول في حربٍ مفتوحةٍ غير معروفة النَّتائج مع إيران.
١٢. التَّعامل المتكافئ في التَّعاطي مع ميادين المواجهة الحاليَّة، ونقصد بذلك تعامل السُّعوديَّة.

١٣. إعادة دول الخليج للنظر في نماذج التنمية المتبعة، مع ضرورة حياكة مشروع التكامل الاقتصادي العربي، ودوره في تغطية العجز الاقتصادي من أجل مواجهة المشروع الإيراني.
١٤. استمرار التركيز على الحسم في اليمن.
١٥. حسم التحالف مع القوى الإصلاحية والقوى الاجتماعية.
١٦. تطوير الفعل الميداني للثوار في سوريا، وطرح رؤية للحل في مصر.
١٧. تجريم الميليشيات، وملاحقة إيران في منظمة حقوق الإنسان لما ترتكبه من جرائم.

المشاركون في الندوة:

- أ. محمد سالم الراشد (رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي)
- أ. عبد الحافظ الصاوي (خبير اقتصادي)
- أ. علي ماهر (رئيس مركز الديوان للدراسات والاستشارات)
- أ. عمار قحف (المدير التنفيذي لمركز عمران للدراسات الاستراتيجية)
- أ. محمد الفقي (مدير منتدى جسور للعلاقات الدولية)
- م. محمد صادق (مدير المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية)
- أ. وسام الكبيسي (كاتب ومحلل سياسي ومستشار مؤسسة أبعاد البحثية)
- د. أحمد أويصال (دكتورة العلاقات الدولية جامعة اسطنبول)
- أ. أقطاي يلماز (إعلامي تركي)
- د. أشرف الشوبري (المدير التنفيذي لمجموعة التفكير الاستراتيجي)
- د. خضر السوتري (الأمين العام لاتحاد منظمات المجتمع المدني السوري)
- د. خيرى عمر (دكتور مساعد بمعهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاريا)
- د. عبد الصمد بقال أوغلو (رئيس جمعية التفكير الاستراتيجي)
- د. علي حسين بكير (كاتب ومحلل سياسي)
- د. ونيس المبروك (رئيس المركز المغاربي للدراسات - اسطنبول)
- د. عمر فاروق كركماز (المستشار الأول لرئاسة الوزراء التركية)
- أ. محمد داود أونلموش (صحفي تركي)
- د. سعيد الحاج (كاتب ومحلل سياسي)
- د. ياسين أقطاي (نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي)
- د. أحمد رمضان (رئيس مركز لندن لاستراتيجيات الإعلام)
- أ. محمود عثمان (كاتب وباحث في الشأن التركي)
- أ. محمد معزّز الحديثي (باحث في مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات)